الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : التحليل الاقتصادي و استشراف

دور الجباية في تحفيز السياحة

مديرية السياحة لولاية مستغانم

من إعداد

الطالب : مسالتي محمد

تحت إشراف

الأستاذ : دقيش مختار

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب.	الرتبة.	عن الجامعة.
رئيسا	الدكتور وهراني مجدوب	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	الدكتور دقيش مختار	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	الدكتور نورين مولود	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018-2019

PDF Creator Trial

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد،
وعلى آله وصحبه والتابعين لهم أجمعين،
بإحسان إلى يوم الدين.

﴿ إهـداء ﴾

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله،
وإلى الوالد حفظه الله وإلى كل إخوتي و أخواتي
إلى أمينة _ إيمان _ نجاة _ زهيرة _ كاميليا _ راضية _ نجوى
وكل أصدقائي وزملائي في الدراسة والعمل
وكل من عرفته في حياتي
بصداقة وأخوة

السيد : مسالتي محمد

PDF Creator Trial

﴿ شكـر ﴾

أتقدم بكل الشكر و التحية لكل من رافقني في مساري الدراسي هذا بدون استثناء ، من طلبة و أساتذة على مستوى جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص : التحليل الاقتصادي و الاستشراف دفعة **2018- 2019**

كما اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " **دقيش مختار**" كما لا أنسى الأستاذ السيد "**وهراني مجدوب** " و الاستاذ " **نورين مولود** " الذين أتقدم إليهم بكل التقدير الاحترام تحديدا بالمناسبة و كل الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة في الدراسة و لإنجاز هذا العمل بدون استثناء و دون أن أنسى الأستاذ " **قدال زين الدين** " و زملائي الطلبة في قسم التحليل الاقتصادي

وكل من عرفته في الجامعة وكان سندا لي في مشواري الجامعي

ألف شكر و تقدير لكم جميعا

≅

السيد : مسالتي محمد

PDF Creator Trial

	الفهرس	الصفحة
-	**الإهــداء**	
-	**التشكرات**	
-	**الفهــرس**	
-	**قائمة الأشكال و الجداول**	
-	**مقدمة عــامة**	**3-2**
I	***الفصل الأول : الإصلاحات الجبائية والسياسة الضريبية في الجزائر***	**01**
1-I	**المبحث الأول : ماهية النظام الضريبي و السياسة الجبائية**	**06**
1-1-I	المطلب الأول : مدخل إلى النظام الجبائي و السياسة الجبائية	**06**
2-1-I	المطلب الثاني : مقومات النظام الجبائي	**08**
3-1-I	المطلب الثالث : فعالية النظام الجبائي	**08**
4-1-I	المطلب الرابع : كفاءة النظام الجبائ و أهدافه	**09**
2-I	**المبحث الثاني : النظام الضريبي في الجزائر**	**11**
1-2-I	المطلب الأول : الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	**11**
2-2-I	المطلب الثاني : الضريبة على أرباح الشركات IBS	**14**
3-2-I	المطلب الثالث : الرسم على القيمة المضافة TVA	**17**
4-2-I	المطلب الرابع : الضرائب و الرسوم الأخرى	**19**
3-I	**المبحث الثالث : تقييم النظام الضريبي بعد الإصلاحات**	**23**
1-3-I	المطلب الأول : تطوير الحصيلة الضريبية	**23**
2-3-I	المطلب الثاني : تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائر ي	**27**
II	**الفصل الثاني : *قطاع السياحة واقع وآفاقها في الجزائر المخطط التوجيهي 2025***	**30**
1-II	**المبحث الأول : دراسة نظرية للسياحة**	**30**
1-1-II	المطلب الأول : ماهية السياحة أثارها	**30**
2-1-II	المطلب الثاني : أنواع السياحة	**33**
3-2-II	المطلب الثالث : أسس صناعة السياحة	**35**
2-II	**المبحث الثاني : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025**	**40**
1-2-II	المطلب الأول : محتويات المخطط 2025	**40**

PDF Creator Trial

الفهرس		الصفحة
2-2-II	المطلب الثاني : الأهداف الإستراتجية للمخطط التهيئة السياحية 2025	43
3-2-II	المطلب الثالث : واقع مخطط التهيئة السياحية 2025 بين الانجاز و التطلع	44
3-II	**المبحث الثالث : الإجراءات والتدابير اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري**	51
1-3-II	المطلب الأول : أهمية السياحة في الجزائر	51
2-3-II	المطلب الثاني : إجراءات التنمية السياحية	52
3-3-II	المطلب الثالث : سبل تحسين واقع تسويق المنتج السياحي في الجزائر	54
III	**الفصل الثالث : *الامتيازات الجبائية التي استفادا منها القطاع السياحي في الجزائر***	59
1-III	**المبحث الأول : القطاع السياحي لولاية مستغانم دراسة حالة (الجانب التطبيقي)**	59
1-1-III	المطلب الأول : نظرة عن القطاع السياحي لولاية مستغانم	59
2-1-III	المطلب الثاني : المنشآت القاعدية للنقل والأسفار	59
2-III	**المبحث الثاني : الدور الذي تلعبه الجباية في تحفيز القطاع السياحي**	63
1-2-III	المطلب الأول : المزايا الجبائية الممنوحة للقطاع السياحي	63
2-2-III	المطلب الثاني : التسهيلات المالية المقدمة لقطاع السياحة بالمنطقة	66
-	**الخاتمة**	
-	**المصادر والمراجع**	
-	**الملاحق**	
-	**الملخص**	

PDF Creator Trial

▪ قائمة الأشكال

الرقم	العنــوان.	الصفحة
01-I	هيكل النظام الجبائي المتكامل	07
02-I	نموذج العلاقة بين الكفاءة و الفعالية	09
01-II	مخطط أشكال السياحة و ترابطها	32
02-II	سياحة الندوات و المؤتمرات	34
03-II	هرم ماسلو للاحتياجات	36
04-II	أهداف مخطط SADT 2025	44

▪ قائمة الجداول

الرقم	العنــوان.	الصفحة
01-I	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	14
02-I	تطور الجباية العادية و الجباية البترولية	23
03-I	تطور معدل الضريبي في الجزائر	24
04-I	تطور الجباية العادية و الجباية المقدرة	25
01-II	الآثار الثقافية و الاجتماعية للسياحة	38
02-II	مؤيدي و معارضي السياحة	39
03-II	تهيئة مناطق ZET	45
04-II	تحسين مناطق ZET	46
05-II	سير انجاز تحسين مناطق ZET	47
06-II	المناطق الجديدة ZET	49
06-II	تهيئة مناطق ZET	50
01-III	وكالات السياحة و الأسفار 2018	61

PDF Creator Trial

مقدمة عامة

إن للدولة إمكانية التحكم عن طريق السياسات الاقتصادية التي تملكها سواء كانت هذه السياسات نقدية ومالية، مستعينة بإحدى هذه الأدوات كالضريبة التي أصبحت في العصر الحديث الوسيلة الفعالة من أجل تشجيع قيام النشاطات الاقتصادية.

و بما أن الجباية تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصادي ، فقد أدخلت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية تتماشى اقتصاد السوق ، من بينها الإصلاح الجبائي في سنة 1992 و الذي كان يرمى إلى توفير مناخ مناسب للنهوض بالاقتصاد الوطني . و نظرا للأسباب المذكورة وقع اختياري على دراسة هذا الموضوع و المتمثل

في دور الإصلاحات الجبائية الحديثة في تحفيز قطاع السياحة "، بغية التوصل إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :

إلى أي مدى يمكن للإصلاحات الجبائية الأخيرة أن تساعد على إنعاش القطاع السياحي ؟

وحتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب الموضوع ارتأينا التطرق إلى الأسئلة الفرعية يمكن صياغتها في مايلي :

- ماهية النظام الضريبي و السياسة الجبائية ؟ .
- ما هي دوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر؟
- ما هي أهم الإصلاحات الجبائية و مدى تأثيرها على القطاع السياحي ؟
- ما مدى نجاعة الإصلاحات الجبائية المنتهجة من طرف الدولة في النهوض بالقطاع السياحي ؟

و من أجل الإجابة على هذه التساؤلات نقوم بطرح الفرضية التالية :

- أهم التحفيز ات الجبائية في قدرتها على تحقيق السياسات و البرامج الحكومية .
- الدور الفعال الذي تؤديه الجباية في توجيه و ضبط القطاع السياحي .
- تدهور مداخيل الجباية البترولية اثر تراجع أسعار النفط مقابل صعوبة تغطية نفقات الدولة المتزايدة .

أهمية البحث : يستمد هذا البحث أهميته للاعتبارات التالية :

- أهمية النظام الجبائي كاداه ضبط و توجيه لمواكبة التحولات الاقتصادية بالإضافة إلى كونها وسيلة فعالة لمعالجة الأزمات الاقتصادية .
- مساهمة القطاع السياحي ، و بشكل كبير في تمويل الأعباء العمومية .
- إرساء أنظمة الإخضاع الجبائي الحديثة من خلال الإصلاحات المنتهجة .

PDF Creator Trial

- كذلك تكمن أهمية البحث في طرح قطاع السياحة كقطاع بديل و منوع للاقتصاد الجزائري والتخلص من الاقتصاد الريعي ، باعتبار السياحة قطاع متجدد و حيوي يتطلب فقط الاهتمام و استغلال الإمكانيات السياحية بخطط اقتصادية .

مبررات و دوافع اختيار الموضوع

- الدور الفعال الذي تؤديه الجباية في توجيه و ضبط القطاع السياحي .
- تدهور مداخيل الجباية البترولية اثر تراجع أسعار النفط مقابل صعوبة تغطية نفقات الدولة المتزايدة .
- بحكم التخصص الوظيفي و الاهتمام بالجباية من خلال المطالعات و البحوث .
- الميول الشخصي لدراسة الإشكالية المتكررة وهي فشل السياحة في الجزائر برغم الإمكانيات المتوفرة .

المنهج و الأدوات المستعملة

للإجابة على إشكالية البحث و تحليل فرضياته ، تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة من خلال تقديم تعاريف و خصائص حول الجباية و النظام الجبائي ، و أهم الإصلاحات التي شاهدها ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال الفصل التطبيقي ضمن دراسة حالة مديرية السياحة لولاية مستغانم .

لتحقيق هدف الدراسة ، ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول ، حيث سنتطرق من خلال الفصل الأول إلى :

الإصلاحات الجبائية و السياسة الضريبية في الجزائر .

أما الفصل الثاني : قطاع السياحة واقع وآفاقها في الجزائر المخطط التوجيهي 2025 .

الفصل الثالث : الدراسة بمديرية السياحة لولاية مستغانم يهدف إلى التعريف بها ، بمجال اختصاصها ومدى مساهمتها في التحصيل الضريبي .

يختم البحث بخاتمة عامة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات .

PDF Creator Trial

مقدمة الفصل

بادرت الجزائر منذ منتصف الثمانيات بإصلاح ضريبي ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها ، فبعد أكثر من 21 سنة من الإصلاح الجبائي يطرح التساؤل هل حققت الإصلاحات أهدافها ؟ و كيف يتم تقييم السياسة الجبائية في الجزائر؟ و هذا ما نحاول التطرق إليه في هذا الفصل .

إذ يتصف النظام الجبائي الفعال بعدة خصائص ، و لتحقيقيه يجب توفر عدة مقومات ضرورية ترتبط بالجانب التنظيمي و المادي و البشري بالمقابل توجد عدة عوائق و حدود تعرقل فعالية النظام الضريبي .

PDF Creator Trial

المبحث الأول : ماهية النظام الضريبي و السياسة الجبائية

المطلب الأول : مدخل إلى النظام الجبائي و السياسة الجبائية

النظـام هـو مجموعـة الضـرائب التـي تصـيب مراحـل معينـة مـن الاسـتهلاك أو الإنتـاج أو الثـروة عنـد انتقالهـا إلـى أشـخاص آخـرين و الأجهـزة التـي تـنظم و تخطـط و تـدبر و تنفـذ عمليـات تعبئـة و جبايـة الاسـتقطاعات الماليـة التـي يـؤدي بهـا الأفـراد الطبيعييـن والمعنـويين للدولـة بصـورة جبريـة و نهائيـة بـدون مقابـل خـاص و مباشـر، ويكشـف هـذا النظـام حقيقـة الأهـداف التـي ينبغـي للدولـة تحقيقهـا مـن وراء الـدور الـذي تريـد الضـرائب أن تلعبـه فـي فتـرة زمنيـة ، و الوسـائل التي تنتهجهـا للقيـام بهـذا و تحقيـق تلـك الأهـداف وهيكـل النظـام الجبـائي المتكامل يكون حسب ما يمثله الشكل (ا-01) .

و تعـرف السياسـة الجبائيـة علـى أنهـا مجموعـة البرامـج التـي تخططهـا الحكومـة وتنفـذها مسـتخدمة فيهـا كافـة الأدوات الضـريبية الفعليـة و المحتملـة لإحـداث بعـض التغيـرات المقصـودة و تجنـب أخـرى تـتلاءم مـع أهـداف المجتمـع الاقتصـادي و السياسـة الضريبية تبحث عن فعالية السياسة الاقتصادية.

PDF Creator Trial

الشكل رقم (I-01) هيكل النظام الجبائي المتكامل

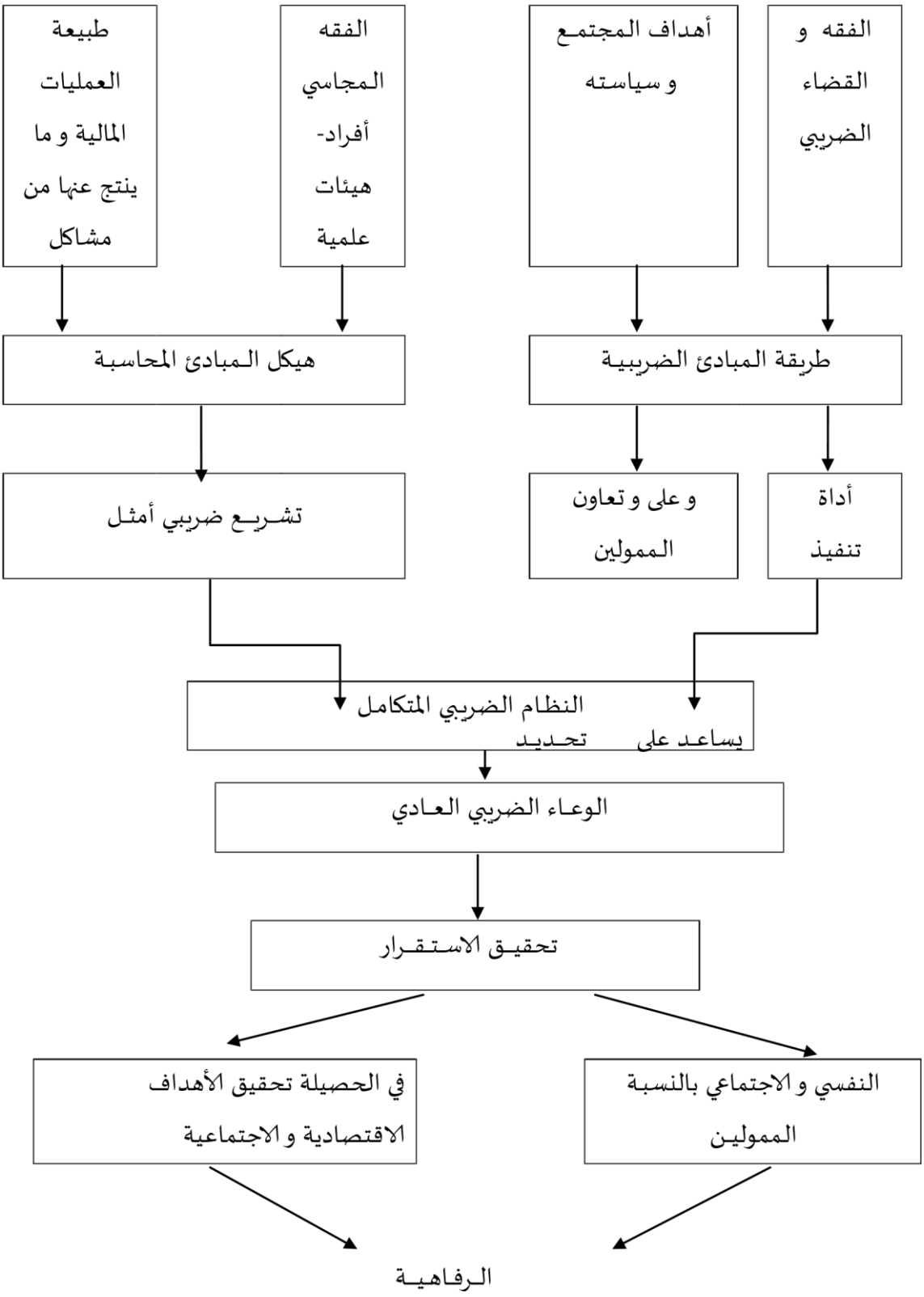

المصدر : محي محمد سعيد، العلاقات القانونية بين الممول و الإدارة الضريبية ، مطبعة الإشعاع الفنية الطبعة **(1)** لسنة 2002.

PDF Creator Trial

المطلب الثاني : مقومات النظام الجبائي

لنجاح النظام الجبائي يستلزم التكامل الناجح للمقومات الثلاثة التالية :

أ- الإدارة التشريعية:

و هي التي تختص بإصدار القانون الجبائي و التي تحدد فلسفة و أهداف ووسائل النظام الجبائي في المجتمع.

ب-الإدارة التنفيذية:

تضم أجهزة تتولى تنفيذ القانون الجبائي من خلال الحصر و الربط و التحصيل للضريبة و الرقابة الجبائية و المنازعات .

ج- الجهاز القضائي:

الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين و الإدارة الجبائية و يتطلب الأمر وجود :

- السياسة ضريبية متجانسة و متوازنة يراعى فيها كل القواعد الفنية و الأصولية .
- سياسة ضريبية متجانسة مع السياسات الجبائية .
- لتشريع ضريبي مستقر و واضح يعبر عن السياسة الجبائية .
- جهاز ضريبي على قدر عال من الكفاءة يتولى تنفيذ السياسة الضريبية .

المطلب الثالث : فعالية النظام الجبائي

يمكن تعريف فعالية النظام الجبائي بمدى قدرته على تحقيق و تمكين أهدافه المالية و الاقتصادية و الاجتماعية بشكل متوازن ، و يتعين على المشرع أثناء فرض الضريبة مراعاة مصلحة الدولة ، مصلحة الممول و مصلحة المجتمع ، و تقاس فعاليته بالطرق التالية :

* تقاس الفعالية بناءا على مدى تحقيق الأهداف التي تم الإعلان عنها من قبل و بالتالي تقاس الفعالية بقدرتها على الإتيان بالأهداف المرحلية .
* تقاس الفعالية بقدرته على توفير موارده المالية و البشرية و المادية .
* تقاس الفعالية بمقارنة الحصيلة التقديرية مع الحصيلة الحقيقية للاقتطاعات الضريبية و بالتالي الفعالية المالية للضريبة.

$$\text{الفعالية المالي للضريبة (1)} = \frac{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية}}{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية}}$$

(1)ناصر مراد (فعالية النظام الضريبي و التطبيق)، دار هومة ،الجزائر 2003

PDF Creator Trial

فتكون الفعالية جيدة كلما زاد حاصل القسمة عن الواحد [1] (1) و العكس صحيح كما يقترح الاقتصادي تاترى ثمانية اختبارات تشخيصية للمساعدة على اكتشاف مدى جودة و فعالية النظام الجبائي و هي :

- **مؤشر التركيز** : هل يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب و لمعدلات الضريبية .
- مؤشر التشتت .
- مؤشر التأكد .
- مؤشر تأخر التحصيل .
- مؤشر التحديد .
- مؤشر الموضوعية .
- مؤشر التنفيذ .
- مؤشر تكلفة التحصيل .

المطلب الرابع : كفاءة النظام الجبائي و أهدافه

رغم اختلاف الفعالية عن الكفاءة إلا أنهما متلازمان حيث أن حسن استخدام الموارد قد يضمن بدرجة كبيرة تحقيق الأهداف، كما أن تحقيق الأهداف قد يعكس حسن استخدام الموارد، و لكي تبقى المنظمة و تنمو يجب أن تحقق الكفاءة و الفعالية في وقت واحد، بينما

إذا حققت المنظمة أهدافها بتكلفة عالية فإن كفاءتها تنخفض مما يهدد و جودها، و يمكن صياغة العلاقة بين الكفاءة و الفعالية في **الشكل رقم (I-02)**.

الشكل رقم (I-02) : نموذج العلاقة بين الكفاءة و الفعالية

كفء \ فعال	فعال	غير فعال
كفء	4	1
غير كفء	3	2

PDF Creator Trial

الفعالية نلاحظ في النموذج السابق أربعة حالات هي :

الحالة (1) : يوجد رشد في استخدام الموارد لكن للسبب معين خارج سيطرة المنظمة أو تحت سيطرتها لم تتحقق .

الحالة (2): لا يوجد رشد في استخدام الموارد و لا تتحقق الأهداف .

الحالة (3) : تتحقق الأهداف لكن مع وجود إسراف في استخدام الموارد .

الحالة (4) : يمثل الوضع الأمثل حيث يوجد رشد في استخدام الموارد بالإضافة إلى تحقيق الأهداف .

أهداف الإصلاح الجبائي :

- نبين أهداف الإصلاح الجبائي كما يلي :
- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار .
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل و العمل على حماية القدرة الشرائية .
- إرساء نظام ضريبي بسيط في تشريعاته .
- إعادة هيكلة و تنظيم المصالح الجبائية .
- تحقيق أهداف اجتماعية و تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين من خلال :

1- التميز بين الأشخاص المعنويين و الأشخاص الطبيعيين و إخضاع كل طرف لمعاملة خاصة .

2- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية .

3- توسيع تطبيق مختلف أنواع الاقتطاعات و مراعاة المقدرة التكليفية للمكلف و التقليل من الإعفاءات .

PDF Creator Trial

المبحث الثاني : النظام الضريبي في الجزائر

مكونات النظام الضريبي بعد إصلاحات 1991 من خلال هذا المبحث سنتعرض للضرائب الجديدة التي تضمنها الإصلاح الضريبي لعام 1991 و ذلك لمحاولة تصحيح التغيرات التي تضمنها النظام الضريبي الموروث على الاستعمار الفرنسي ، و هي ضرائب أساسية تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة .

المطلب الأول : الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

تعرف الضريبة على الدخل و فق المادة (1) من قانون الضرائب المباشر كما يلي :

" تأسس الضريبة سنوية و حيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف بالضريبة 1"نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الضريبة على الدخل الإجمالي تتضمن العناصر التالية:

1. **ضريبة سنوية** : بحيث تفرض الضريبة مرة واحدة في السنة .
2. **ضريبة وحيدة** : حيث أنها تفرض على كافة الأرباح الصافية الإجمالية التي يحققها الشخص الطبيعي من مختلف نشاطاته .
3. تفرض على الأشخاص الطبيعيين فقط دون الأشخاص المعنويين الذين يخضعون للضريبة على أرباح الشركات.
4. **ضريبة تصريحيه** : لأنها تحصل بعد إعداد التصريح الذي يقوم به الخاضع للضريبة سنويا و يقدمه لإدارة الضرائب.
5. **ضريبة تصاعدية**: الضريبة على الدخل الإجمالي تشمل كل أصناف الدخل الخاضعة لها ، إلا أنه توجد هناك استثناءات فيما يخص هذه المميزات، بحيث أن الضريبة سنوية إلا أنها تدفع شهريا على أجور العمال كما يقال أنها تصريحيه إلا أنها تعتمد على الاقتطاع من المنبع دون تصريح .

و لتقييم الضريبة على الدخل IRG نضع الملاحظات التالية :

* تتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بالشفافية و البساطة، و ذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع مدا خيل المكلف.
* تعتمد الضريبة على الدخل الإجمالي على تصريح المكلف، و مع غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين وعن كفاءة إدارة الضرائب، تواجه هذه الضريبة إشكالا حول مدى نجاعة تطبيقها مما يقلص فعاليتها.

(1)– المادة (1)من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

PDF Creator Trial

* عدم قدرة هذه الضريبة الوصول إلى الدخول الناتجة عن بعض النشاطات كمداخيل الأعمال المنزلية و المداخيل المحققة في النشاط الموازي(1)

و تهدف هذه الضريبة إلى توزيع الأعباء الضريبة بين أفراد المجتمع على أساس توزيع الدخل وظيفيا ، كما أنها تمكن من التمييز في سعر الضريبة تبعا لمصدر الدخل أو طريقة تحقيقه. و من ثم فإن ضرائب الدخل تفرض في الجزائر على :

- الضريبة على الأرباح التجارية و الصناعية .
- الضريبة على الأرباح غير التجارية .
- الضريبة على الرواتب و الأجور .
- الضريبة على المداخيل الفلاحية .
- الضريبة التكميلية على مجموع الدخل .
- الضريبة على إيرادات الديوان، الودائع و الكفالات .
- الرسم على فوائض القيمة .
- الر سم العقاري على الأملاك المبنية .

***أما بالنسبة للأشخاص الخاضعة والأشخاص المعفاة من الضريبة على الدخل الإجمالي هي :**

أولا : الأشخاص الخاضعة:

طبقا للمواد 3-4-7 من قانون الضرائب المباشرة فإن الأشخاص الخاضعة هي :

*الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم الجبائي بالجزائر، كما حددت المادة (3) بأن الأشخاص الذين يقع موطن تكليفهم الجبائي خارج الجزائر يخضعون للضريبة على الدخل الإجمالي لأجل عائداتهم الجزائرية المصدر، حيث يعتبر أن لديهم موطن جبائي في الجزائر كل من :

- الأشخاص الذين يتوافر لديهم مسكن بصفتهم مالكين أو منتفعين به، أو مستأجرين له، عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه إما باتفاق وحيد، أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل .

(1)- ناصر مراد ،(الإصلاحات الضريبة في الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة البليدة، العدد 02 السنة 2003 ، ص 25 - 26.

PDF Creator Trial

- الأشخاص الذين لديهم سواء مكان إقامتهم الرئيسية أو يملكون مركز مصالحهم الأساسية بالجزائر.
- الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر [1].

***بالإضافة إلى هؤلاء يخضع لهذه الضريبة طبقا لمادة 7 من قانون الضرائب المباشرة :**

- الشركاء في شركات الأشخاص.
- شركاء الشركات المهنية المشكلة من أجل ممارسة مشتركة لمهنة أعضائها.
- أعضاء الشركات المدنية الخاضعين لنفس النظام الذي يخضع له الشركاء في شركة أسهم أو شركة محدودة المسؤولية و أن قوانينها الأساسية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة [2].

ثانيا: الأشخاص المعفاة

حسب نص المادة (5) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة فإنه تعفى من هذه الضريبة الأشخاص التالية :

- الأشخاص الذين يقل دخلهم الصافي الإجمالي شهريا أو يساوي مبلغ 120 ألف دج .
- يعفى السفراء و الأعوان الدبلوماسيون و القناصل و الأعوان القنصليين من جنسية أجنبية و هذا في حال ما إذا منحت هذه البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيون الجزائريين و القنصليين الجزائريين .
- منح البطالة و التعويضات و المنح المدفوعة على أي شكل كان من قبل الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية تطبيقا للقوانين و المراسيم الخاصة .
- معاشات المجاهدين و الأرامل و الأصول .
- المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على إثر حكم قضائي .

- المنح العائلية التي ينص عليها التشريع الاجتماعي مثل الأجر الوحيد و المنح العائلية و محنة الأمومة .
- و تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة و تصاعدية حسب الجدول التالي :

---

(1)- المادة من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .

(2) - المادة (7) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .

الجدول رقم(I - 01): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

PDF Creator Trial

الدخل الخاضع للضريبة بالدينار	معدل الضريبة %
غير المتحصل على 60.000	0
من 60.001 إلى 180.000	10
من 180.001 إلى 360.000	20
من 360.001 إلى 1.080.000	30
من 1.080.001 إلى 3.240.000	35
أكثر من 3.240.000	40

المصدر: وزارة المالية

انطلاقا من الجدول السابق نضع بعض الملاحظات : الحد الأدنى المعفى من الضريبة محدد بـ 60.000 دج والذي يعتبر زهيدا خاصة مع ارتفاع مستوى الأسعار و تدهور القدرة الشرائية، مع العلم أم مستوى هذا الحد يجب أن يتضمن مستوى المعيشة العادي للمكلف. و يطبق هذا الجدول وفق التصاعد بالشرائح، بحيث يطبق معدل الضريبة الجديد على الجزء الإضافي فقط من الدخل و ليس على الدخل بكامله كما هو الحال في التصاعد الإجمالي .

المطلب الثاني : الضريبة على أرباح الشركات IBS

تطبق الضريبة على أرباح الشركات على مجموع الأرباح و المداخيل المحققة من طرف الشركات و الأشخاص المعنوية مهما كان شكلها و غرضها، غير أن بعض مؤسسات الأشخاص بإمكانها اختيار هذا النظام الضريبي تخضع لهذه الضريبة شركات الأموال بمفهوم القانون التجاري الحالي و المتمثلة في الشركات الأسهم (1) الشركات ذات المسؤولية المحدودة (2) ، شركات التوصيات بالأسهم، المؤسسات الاقتصادية العمومية المؤسسات و الهيئات ذات الطابع الصناعي و التجاري و الفلاحي و المصرفي سواء أكانت تتمتع بالاستقلالية المالية أو لا، كذلك الشركات المدنية المكونة على شكل شركات بالأسهم(3)

(1)- المادة (592) من القانون التجار ي.

(2)- المادة (564) من القانون التجار ي.

(3)- المادة (715) من القانون التجار ي.

و التي تكون لديها نشاطات ذات شكل مدني لكنها تمثل نفس الخصوصيات مثل الشركة التجارية و شركات الأسهم .

PDF Creator Trial

و تعتبر الضريبة على أرباح الشركات ضريبة سنوية و هي مستحقة بمناسبة الأرباح المحققة في الجزائر من طريق المكلفين الخاضعين إجباريا للنظام الضريبي وفقا للنظام الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق .

و يسعى الإصلاح الضريبي المتعلق بفرض الضريبة على أرباح الشركات إلى تحقيق هدفين، فمن جهة يهدف إلى تنظيم شكلي الذي سمح بتأسيس ضريبة خاصة على الأشخاص المعنوية كشركات الأموال، و من جهة ثانية يهدف إلى تنظيم اقتصادي الذي يسمح بتخفيض العبء الضريبي المطبق على الشركات، و تمكينها من الانتعاش و النمو الاقتصادي [1]، و تتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص منها :

- **ضريبة وحيدة** : حيث أنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين .
- **ضريبة سنوية**: بحيث تفرض مرة واحدة في السنة على الأرباح المحققة خلال السنة .
- **ضريبة نسبية** : حيث يخضع الربح الضريبي لمعدل ثابت و ليس لجدول تصاعدي .
- **ضريبة تصاعدية** : أي يجب تقديم و بصفة إجبارية تصريح بالميزانية الجبائية لمفتشيه الضرائب قبل الفاتح من أفريل من كل سنة تأتي بعد سنة تحقيق الربح .

أولا : الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات

المادة (138) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة تحدد الإعفاءات و الأنظمة الخاصة بموجب قوانين المالية ، كما أن هناك إعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات بصفة مؤقتة أو دائمة .

1- تعفى الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاثة سنوات بدءا من تاريخ استغلال النشاطات التي لها أولوية و المحددة ضمن المخطط التنموي للبلد .

2- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة، معفاة بصفة دائمة من الضرائب .

3- الحرفيون التقليديون معفون من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات .

ثانيا : مكان فرض الضريبة :

تؤسس الضريبة على أرباح الشركات باسم الأشخاص المعنويين بدلا من مقر شركتهم أو إقامتهم الرئيسية، و يجب على كل شخص معنوي ليست له إقامة في الجزائر و يحقق فيها مداخيل أن يعين لدى الإدارة الجبائية ممثلا يسكن في الجزائر و مؤهلا قانونيا لأن يلتزم القيام بالإجراءات التي يخضع لها الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات و أن يدفع هذه الضريبة عوض الشخص المعنوي المعني، و إذا تعذر ذلك فإن الضريبة على أرباح الشركات و الغرامات المرتبطة بها الاقتضاء يدفعها الشخص الذي يتصرف باسم الشخص المعنوي الذي ليست له إقامة بالجزائر.

(1)- ناصر مراد، نفس المرجع السابق ص 27 .

PDF Creator Trial

ثالثا : المعدلات الضريبة المطبقة على أرباح الشركات

هناك ثلاثة معدلات ضريبية تخضع لها أرباح الشركة و هي :

المعدل العام : حيث يفرض هذا المعدل الأرباح الصافية المحققة، بحيث تم تحديده من طرف قانون المالية لعام 1992 نسبة % و ثم تعديل هذا المعدل إلى 38 % و وصل إلى 30 % و أخيرا 25 % و انخفض إلى 19% وذلك بالنسبة لقطاع البناء و الخدمات و هذا قصد تشجيع الاستثمار في قطاع البناء لتخفيض تكاليف الإيجار و كذا التنازل .

المعدل المخفض : و هو بالأرباح المعاد استثمارها و المحدد في البداية 33 % و انخفض هذا المعدل إلى 15% إلى أن وصل 12.5 % عام 2008، و ذلك لخلق حافز لزيادة الاستثمارات وتخصيص مبالغ معتبرة من الأرباح لتحقيق أهداف الخطط التنموية .

المعدلات الخاصة : و هي التي يتم فرضها على عائدات رؤوس الأموال المنقولة و على إيرادات لمؤسسات الأجنبية التي ليست لها عمل دائم بالجزائر.

و تحدد المعدلات التي تطبق على الشركات الأجنبية بـ 10 % على المداخيل الإجمالية المحققة من طرف المؤسسات الأجنبية للأشغال العقارية، 20 %بالنسبة للمبالغ المحصل عليها من طرف المؤسسات الأجنبية التي تمتلك في الجزائر مقرات مهنية دائمة في إطار صفقات تأدية الخدمات و 10 % بالنسبة للمبالغ المقبوضة من طرف المؤسسات الأجنبية للنقل البحري، غير أنه في حالة ما إذا لجأت هذه البلدان إلى تطبيق معدل أعلى أو أدنى فستطبق قاعدة المعاملة بالمثل .

رابعا: كيفية تحصيل الضريبة على أرباح الشركات :

لقد ثم تقليص عدد التسبيقات التي كان عددها أربعة إلى ثلاثة تسبيقات هي :

.التسبيق الأول : خلال الفترة الممتدة من 15 فيفري إلى 15 مارس

2. التسبيق الثاني : خلال الفترة الممتدة من 15 ماي إلى 15 جوان .

3. التسبيق الثالث : خلال الفترة الممتدة من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر.

و يتم حساب مبلغ التسبيق بـ 30 % من مبلغ الضريبة للربح المحقق عند أخر دورة خلال سنة كاملة ، و يتم الدين الضريبي قبل 31 مارس من السنة لمواليه .

PDF Creator Trial

المطلب الثالث : الرسم على القيمة المضافة (TVA)

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من (TUGP)الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج ، و الرسم(TUGPS) الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات و ذلك نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده و عدم ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني. و تعرف الضريبة على القيمة المضافة بأنها " ضريبة تفرض على القيمة المضافة على السلع و الخدمات في كل شركة في سلسلة الإنتاج و التوزيع، وتظهر قيمة الضريبة على القيمة المضافة على مستوى السعر النهائي للمستهلك و بالتالي فإن هذه الضريبة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تشبه في تأثيرها الضريبي على مبيعات التجزئة .

و يتميز الرسم على القيمة المضافة بجملة من المميزات الضريبي أو الخصائص منها :

- تشكل ضريبة عامة على المنتجات لأنها تمس كل المراحل التي بها السلعة إلى غاية وصولها إلى المستهلك الأخير [1] .
- **توسيع مجال الخصم** : يمنح نظام الرسم على القيمة المضافة للخاضعين لهذه الضريبة إمكانية خصم مبلغ الرسم على مشترياتهم من مبلغ الرسم المستحق على مبيعاتهم .
- منشأة التشريع الفرنسي .
- **تقليص عدد المعدلات** : حسب قانون المالية لسنة 2001 يحتوي نظام الرسم على القيمة المضافة على معدلين فقط عوض 18 معدل كما كان سائد في النظام السابق، و يطبق لمعدلين على أساس رقم الأعمال غير متضمن للرسم (HT)، بينما في النظام السابق كانت تطبق المعدلات على أساس رقم الأعمال متضمن للرسم (TTC) ، و يترتب على ذلك تخفيف العبء الضريبي [2] .

أولا :مجال تطبيق الرسم القيمة المضافة

تخضع للرسم على القيمة المضافة العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا و التي تقوم بها الأشخاص بصفة اعتيادية أو عرضية، بحيث تنقسم العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة إلى قسمين :

- العمليات الخاضعة للضريبة و جوبا .
- العمليات الخاضعة للضريبة اختياريا .

---

(1)– Ministère de finances ,DGI gend pratique de la TVA Alger,2014 P 24.

(2)- ناصر مراد مرجع سابق ص 28.

PDF Creator Trial

*** بالنسبة للعمليات الأولى الخاضعة للرسم وجوبا و تضم :**

1.العمليات المتعلقة بالأملاك المنقولة و تشمل على:

- المبيعات و التسليمات التي يقوم المنتجون ، كما جاء تعريفهم في المادة 4 .
- العمليات التي يقوم بها تجار الجملة ، كما جاء تعريفهم في المادة 5 .
- أنشطة تجارة التجزئة ما عدا العمليات المحققة من طرف المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الجزافي .

2. العمليات المتعلقة بالأملاك العقارية و تشمل على :

- الأشغال العقارية .
- المحالات التجارية و العقارات التي تقوم الأشخاص ببيعها و المسجلة باسمهم [2].

*** كما يشمل الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بتأدية الخدمات تتمثل في الآتي :**

- عمليات كراء الأملاك المنقولة و العقارات، أداء الخدمات، أعمال الدراسات و البحث و كذلك كل العمليات غير عمليات البيع و أعمال العقارات .

و هذه العمليات التي سبق ذكرها قد تتغير بتغير القوانين الضريبية التي تخضع للرسم على القيمة المضافة أو إعفائها لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية.

*** بالنسبة للعمليات الثانية الخاضعة للرسم اختياريا فتضم :**

- التصدير .
- الشركات البترولية .
- المكلفين بالرسم الآخرين .
- المؤسسات المعفاة من الرسم على القيمة المضافة حسب ما حددته المادة 42 من قانون الرسم على القيمة المضافة يخضع المعنيون و جوبا لنظام الربح الحقيقي [3].

---

(1)- التجارة المتعددة: عملية شراء و إعادة البيع المحققة وفق شروط البيع بالتجزئة و التي على الشروط التالية : - يجب أن تتعلق المواد المعروضة للبيع بأربعة أصناف على الأقل من التجارة المتعددة .- يجب أن يكون المحل مهيأ بطريقة تسمح بالخدمة الذاتية.

(2) – المادة (2) من قانون الرسوم على رقم الأعمال. عمليات الاستهلاك في عين المكان للمواد الغذائية أو المشروبات ، المطاعم، محلات بيع الحلويات، قاعات الشاي، و محلات بيع المشروبات .

(3) - المادة (3) من قانون الرسوم على رقم الأعمال .

PDF Creator Trial

ثانيـــــا : الأشخـــــاص الخاضعـــــون للرســـــم على القيمة المضافة أ- المنتجون .

ب- الأشـــخاص الطبيعيـــون أو الاعتبـــار يـــون الـــذين يملكـــون محـــلات يقومـــون فيهـــا بعمليـــات التغليف و التعليب أو إرسال و إيداع هذه المنتجات .

ويســعى المشــرع لتحقيــق عــدة أهــداف مــن خــلال تأسيــس الــرسم عــلى القيمــة المضافــة المتمثلة في:

- تبسيط الضرائب غير المباشرة، و ذلك بتعويض **TUGP** و **TUGPS** بضريبة واحدة هي TVAمع تقليص عدد المعدلات من 18 معدل إلى 02 .
- الانتعاش الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الاستثمارات .
- تشجيع الاستثمارات و المنافسة من خلال حيادية و شفافية الضريبة .

و يفـرض الرســم علـى القيمــة المضــافة علـى أســاس رقــم الأعمــال خــارج الرســم بتطبيــق معدل عادي 17 % ومعدل منخفض قدر 07% .

المطلب الرابع : الضرائب و الرسوم الأخرى

إضـــافة إلـــى الضـــرائب الأساســـية الســـابقة، نجـــد هنـــاك رســـوم أخـــرى تكميليـــة تتمثـــل فـــي الرســـم علـــى النشـــاط المهنـــي و الضـــريبة الجزافيـــة الوحيـــدة بالإضـــافة إلـــى الرســـم العقـــاري و هـــي تعتبـــر مـــن الضـــرائب المحصـــلة لفائـــدة الجماعـــات المحليـــة و التـــي ســـوف نوضـــحها فـــي هـــذا المطلب من خلال الفروع التالية :

الرسم على النشاط المهني:

الـــرسم علـــى النشـــاط المهنـــي هـــو ضـــريبة تفـــرض شـــهريا أو فصـــليا علـــى رقـــم الأعمـــال المحققة من النشاطات الصناعية و التجارية خارج الرسم على القيمة .

أولا : مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني

1 - الإيـرادات الإجماليـة التـي يحققهـا المكلفـون بالضـريبة الـذين لـديهم فـي الجزائـر محـل مهنـي دائـم و يمارسـون نشـاطا تخضـع أرباحـه للضـريبة علـى الـدخل الإجمـالي فـي صـنف الأربـاح غيـر التجاريـة باستثنـاء مـداخيل الأشـخاص الطبيعيـين الناتجـة عـن اسـتغلال الأشـخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع للرسم بموجب هذه المادة .

PDF Creator Trial

2 -رقم أعمال يحققه المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، صنف الأرباح الصناعية و التجارية، الضريبة على أرباح الشركات .

ثانيا : الإعفاءات من الرسم على النشاط المهني

هناك مجموعة من الإعفاءات نصت عليها المادة 120 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و هي :

1- رقم الأعمال الذي لا يتجاوز مبلغ 80 ألف دج سنويا إذا تعلق الأمر بالمكلفين الذين يتمثل نشاطهم الرئيسي في بيع البضائع و الأشياء و اللوازم المتخذة للاستهلاك في عين المكان، أو الذي لا يتجاوز 50 ألف دج إذا تعلق الأمر بالمكلفين بالضريبة الآخرين الناشطين في قطاع الخدمات.

2 - مبلغ عمليات البيع الخاصة بالمنتجات الواسعة للاستهلاك المدعمة من طرف ميزانية الدولة أو المستفيدة من التعويض .

و تهدف هذه الإعفاءات مثلها مثل تلك الخاصة بالدفع الجزافي إلى جعل الضريبة تلعب دورا هما تنشيط القطاعات الاقتصادية و كذلك تحاول تطوير المناطق المحرومة من المشاريع الاقتصادية على مستوى الإقليم الوطني، كما أن المادة 39 من قانون المالية لسنة 1992 غيرت في توزيع إيرادات الرسم و هذا لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

الضريبة الجزافية الوحيدة :

تؤسس ضريبة جزافية و حيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات. و تعطي زيادة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني[1] .

أولا :مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة

تخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة كل من :

حسب المادة 282 مكرر 1 : "يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين و الشركات و التعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثة ملايين دينار" .

يبقى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مطبقا من أجل تأسيس الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى التي تم خلالها تجاوز سقف رقم الأعمال لمنصوص عليه بالنسبة لهذا النظام. و يتم تأسيس هذه الضريبة تبعا لهذه التجاوزات. كم يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة، المستثمرين الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، و المؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر " أو " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " [2].

(1)- المادة 101 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

(2)- المادة 282 مكرر 1: معدلة بموجب المواد 9 و 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 و 14 من قانون المالية لسنة 2011 و 3 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 و 13 من قانون المالية لسنة 2015.

PDF Creator Trial

ثانيا: الإعفاءات من الضريبة الجزافية الوحيدة

المادة 282 مكرر 6 : تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة :

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة و كذا المصالح الملحة بها.
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية .
- الحرفيون التقليديون و كذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا و المقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم. تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " أو " الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر"أو " الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية لمدة ثلاث سنوات ، ابتداء من تاريخ استغلالها . تمدد هذه المدة إلى ست(6) سنوات ، ابتداء من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم ، تمدد هذه المدة بسنتين (2) ، عندما يتعهد المستثمرين بتوظيف ثلاثة (3) مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة .

يترتب على عدم احترام الالتزامات لمرتبطة بعدد الوظائف المحدثة ، سحب الاعتماد و استرداد الحقوق والرسوم التي كان من المفروض تسديدها غير أن المستثمرين يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50 % من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة [1].

الرسم العقاري كان الرسم العقاري يفرض على الأملاك المبينة ، و أصبح يفرض على الأملاك المبينة و غير المبينة بإجراءات وقواعد مختلفة ، حيث يحسب الرسم على الملكيات المبينة (1.5)% إلى(2.5 %)و الأراضي التي تشكل ملحقا للملكيات المبينة من(5 %) إلى (7%)، و لقد كان النظام الجبائي للرسم العقاري محدودا جدا بسبب أن الملكيات المبينة و حدها تخضع له ، و بالتالي قد تم تحليل الرسم العقاري كأداة يتم إدماجها في مراحل الإصلاحيات مع أنه يكتس ي طابع مالي و جبائي .

أولا : الأشخاص الخاضعين للضريبة

1-يخضع للرسم العقاري على الأملاك المبينة كل من :

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص و المواد أو لتخزين المنتجات .
- أرضيات البنايات بجميع أنواعها و القطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها و لا يمكن الاستغناء عنها .

(1)- المادة 282 مكرر 6، معدلة بموجب المادتين 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 و 14 من قانون المالية لسنة 2015.

PDF Creator Trial

المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية و الموانئ و محطات السكك الحديدية و محطات الطرقات .

2- يخضع للرسوم العقاري على الملكيات غير المبنية :

- الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير.
- الأراضي الفلاحية .
- مناجم الملح .
- المحاجر و مواقع استخراج الرمل و المناجم في الهواء الطلق .

ثانيا: الإعفاءات

1- بالنسبة للرسم العقاري على الأملاك المبنية:

أ- الإعفاءات الدائمة :

- العقارات التابعة للدولة و الولايات و البلديات و كذلك تلك التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاطا في ميدان التعليم و البحث العلمي .
- تجهيزات المستثمرات الفلاحية .
- البنايات المخصصة للقيام بشعائر دينية .
- الأملاك العمومية التابعة للوقف و المتكونة من ملكيات مبينة .

الإعفاءات المؤقتة:

- ا لعقارات و أجراء العقارات المصرح بأنها غير صحيحة أو التي هي على وشك السقوط .
- السكن الاجتماعي التابع للقطاع المخصص للكراء .
- البنايات الجديدة ، و إعادة البناءات و إضافة البنايات لمدة 7 سنوات ابتداء من أول جانفي من السنة التي تم إنجازها .
- الملكيات المبينة التي تشكل الملكية الوحيدة و السكن لمالكها .

بالنسبة للرسم على الملكيات:

- الملكيات التابعة للدولة و الولايات و البلديات و المؤسسات العمومية .
- الأراضي التي تشغلها السكك الحديدية .
- القطع الأرضية الخاضعة للرسم العقاري على الملكيات المبينة .

PDF Creator Trial

إضافة إلى رسم التطهير (TA) ، و هو رسم سنوي توجه حصيلته لميزانية البلدية مقابل خدمات تتمثل في رفع القمامة و استعمال شبكة تصريف المياه غير الصالحة للشرب .

أما فيما يخص الرسم الداخلي للاستهلاك (TIC) ، فهو يهدف إلى تحصيل موارد مالية هامة. و هذا رسم نوعي يفرض على منتجات في الغالب ضارة بالصحة مثل الجعة، مواد التبغ و الكبريت .

المبحث الثالث : تقييم النظام الضريبي بعد الإصلاحات

بعد أكثر من عشرة سنوات على تطبيق الإصلاح الضريبي نتساءل على مدى فعالية الإصلاحيات الضريبة لذلك سنحاول تقييم مرد ودية النظام الضريبي من خلال عدة مؤشرات على النحو التالي :

المطلب الأول : تطوير الحصيلة الضريبية

يهدف الإصلاح الضريبي إلى تحسين مستوى المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة ، و لمعرفة مدى تحقيق ذلك الهدف، نستعرض تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية مع الحساب نسبتهما إلى إجمالي الإيرادات الضريبة، حسب الجدول رقم (II-02) .

الجدول رقم (I-02) : تطور الجباية العادية و الجباية البترولية الفترة: 2008-2015 (الوحيدة 10 [9] دج)

المصدر: وزارة المالية

البيان السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجباية العادية	121.45	169.54	241.99	284.94	312.79	342.56	343.77	362.41
الجباية العادية%	40.4	43.28	41.86	35.94	35.40	49.55	38.03	33.48
مجموع الجباية								
الجباية البترولية	179.21	222.17	336.14	507.83	570.76	348.72	560.12	720.00
الجباية البترولية%	59.6	56.72	58.14	64.06	64.60	50.45	61.97	66.52
مجموع الجباية								
مجموع الجباية	300.66	391.71	578.13	792.77	883.55	691.28	903.89	1082.41

PDF Creator Trial

نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع الإيرادات الضريبية من300.66 مليار دج سنة 2008 إلى 1082.41 مليار دج سنة 2015 هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي إذ أنها في سنة 2015 تمثل 52. 76% من إجمالي الإيرادات الضريبية ، لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا ترتكز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحرقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع. كما أن من أهم أهداف الإصلاحيات الضريبية تكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و الذي لم يتحقق بعد.

الجدول رقم (I- 03): تطور معدل الضريبي في الجزائر خلال الفترة : 2008-2014

المصدر: وزارة المالية

البيان السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجباية العادية %	16.27	18.95	22.02	20.43	20.51	19.33	18.65

1- مستوي الضغط الضريبي

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات لتحقيق حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، و يعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية و الثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام، و لقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25 % ونظرا لكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام الذي يصل أحيانا إلى 35 % هو عبارة عن نفط، و أن الجباية البترولية دائما أكبر من 54 % من الحصيلة الضريبية، لذلك فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة، رقم (3) يوضح مستوى الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 1993-1999 (01) نلاحظ في الجدول السابق ضعف مستوى الضغط الضريبي و ذلك مقارنة مع المستوى النموذجي(25 %) كما أنه يعتبر أقل مما هو في الكثير من الدول بحيث عموما نجده في تونس 20 % و في المغرب 24 % ، أما في الدول الصناعية الكبرى فإنه 27 % ، و عليه

PDF Creator Trial

نستنتج عدم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن تحسين المقدرة التكليفية للدخل الوطني، و حسب اعتقادنا فإن ذلك الإخفاق ناتج عن العوامل التالية :

- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المرد ودية العالية .
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام ، مما انعكس سلبا
- على مردودية الجباية العادية .
- ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي و انتشار ظاهرة التهرب الضريبي .
- انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع .
- ارتفاع حدة التضخم و تدهور قيمة العملة الوطنية مما يخض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب .

2- مقارنة الإنجازات الفعلية بالتقديرات :

إن مقارنة التحصيل الضريبي الفعلي بالإيرادات الضريبية التقديرية، يشكل مؤشرا هاما لقياس مردودية النظام الضريبي، لذلك نستعرض تطور تلك النسبة خلال الفترة 1993-2000 في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (I-04): تطور الجباية العادية و الجباية البترولية الفترة: 2008-2015 (الوحيدة 20 [9] دج).

المصدر: وزارة المالية

البيان السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجباية العادية الفعلية (1)	212.42	229.24	142.99	104.94	021.79	040.77	040.77	021.4
الجباية العادية المقدرة (2)	219.2	240.1	102.2	192.7	004.2	000.24	000.24	412.04
نسبة التنفيذ ½%	90.70	220.09	201.01	02 .92	90.40	99.44	02.20	02.20

PDF Creator Trial

نلاحظ في الجدول السابق تدبدب نسبة التنفيذ خلال فترة الدراسة ، بحيث يمكن تحديد ثلاثة فترات :

- **خلال سنة 2008 :** خلال هذه السنة سجلت نسبة التنفيذ مستوى أقل من100 % مما يدل على عدم مردودية النظام الضريبي في تلك الفترة ، و يمكن تبرير ذلك بصعوبة تطبيق الإصلاح الضريبي خاصة مع حداثة الضرائب المنشأة **IBS-IRG-TVA** و اتساع مجال الإخضاع الضريبي ، مما يصعب مهام الإدارة الضريبية .
- **فترة 2009-2010:** خلال هذه الفترة عرفت نسبة التنفيذ تحسن معتبر تجاوزت 100 % ، مما يدل على مردودية النظام الضريبي في تلك الفترة ، و يمكن تفسير ذلك إلى اتجاه الإدارة الضريبية نحو التحكم التدريجي في الضرائب الجديدة و التكيف مع مقتضيات النظام الجديد .

فترة 2011-2015 : خلال هذه الفترة نلاحظ تراجع نسبة التنفيذ إلى مستوى أقل من 100% مما دل إلى تدهور مردودية النظام في تلك الفترة، و حسب اعتقادنا فإن مرد ذلك إلى عجز الإدارة الضريبية و عدم قدرتها مسايرة التحولات التي ترتبت عن الإصلاح الضريبي بحيث لم تشهد تلك الإدارة أي إصلاح شامل ، و على هذا الأساس لا يمكن البحث عن فعالية النظام الضريبي دون إصلاح الإدارة الضريبية

4- مدى استقرار النظام الضريبي الجزائري :

لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري تحقيق استقرار مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات بالإضافة إلى تعقد ذلك النظام في هذا المجال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية ، فقانون المالية لسنة 2011 تضمن 33 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل و إلغاء و إتمام قانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 إجراءا ضريبيا، و قانون لسنة 2003 تضمن 68 إجراءا ضريبيا، إلا أن هذه التعديلات تضمنت بعض الاتجاهات الإيجابية للنظام و المتمثلة في :

- تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات إلى 30 % و حاليا هي 29 %
- تخفيض نسبة الاقتطاع العليا للضريبة على الدخل الإجمالي إلى 40 % و رفع الحد الأدنى المعفى من الإخضاع إلى 60.000 دج.
- تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة إلى معدلين فقط هما: 14 % و 17 % وحاليا 9 % و 19 %
- مراجعة التعريفة الجمركية باعتماد ثلاث معدلات أقصاها 30 % .
- تخفيض ضريبة الدفع الجزافي إلى 5 % و الرسم على النشاط المهني إلى 2 %.
- إلغاء الازدواج الضريبي بالنسبة المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة .

PDF Creator Trial

مطلب الثاني : تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري

قصد تحسين فعالية النظام الضريبي الجزائري نضع الاقتراحات التالية:

- رغم تخفيف العبء الضريبي على المكلف من خلال تخفيض معظم المعدلات الضريبية إلا أن ذلك غير كافي بحيث يجب أن تستند طريقة تحديد المعدلات الضريبية على دراسات ميدانية حتى تعكس واقع المجتمع الجزائري .
- ضرورة إنشاء لجنة لدى المديرية العامة للضرائب توكل لها مهمة مراجعة التشريع الضريبي قصد تحديد ثم معالجة مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائر ي .
- إصلاح شامل للإدارة الضريبية وفق المعايير الدولية في الأداء الضريبي .
- رغم التعديلات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري إلا أننا نعتقد وجود بعض الجوانب تحتاج إلى تعديل و التي تتمثل فيما يلي :

• إعادة صياغة السلم المتصاعد الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي بشكل يقترب من العدالة .

• إلغاء التأخير الشهري لاسترجاع الرسم على القيمة المضافة المحمل على مشتريات البضائع و الخدمات .

• إعادة النظر في تنظيم نظام الاقتطاع من المصدر و توسيع مجال تطبيقه، حيث رغم أهميته في محاربة التهرب الضريبي إلا أن اقتصاره على بعض المداخيل يطرح إشكالا حول مدى عدالته ، كما أنه يشكل ضغط على سيولة المكلف، حيث أنه لا يراعي الوضعية المالية للمكلف المعني، كما أن مواعيد استحقاقه متقدمة جدا و لا ينتظر إلى نهاية السنة .

- ضرورة زيادة فعالية مكافحة التهرب الضريبي من خلال توفر إرادة سياسية قوية لمكافحة التهرب .
- ضرورة توفير الاستقرار السياسي و الاقتصادي إلى جانب تطهير الإدارة من العراقيل و البيروقراطية والمحسوبية، بالإضافة إلى ذلك يجب توفير بيئة ملائمة للاستثمار من خلال توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة الاستثمار، مع ضرورة وجود مصادر للتموين بالمواد الأولية و توفر اليد العاملة المؤهلة.
- تحسين الموارد البشرية و التقنية لإدارة الضرائب، و في هذا المجال نلح على ضرورة تعميم الإعلام الآلي في جميع الإدارات الضريبية .
- تبسيط قانون الضرائب و إجراءات تنفيذه، حتى يسهل على المكلف فهم ذلك القانون .

PDF Creator Trial

- رفع مستوى موظفي جهاز الضرائب، من خلال تكوين متخصص في الضرائب و الذي يعمل على رفع مستوى تأهيل و تدريب تلك العناصر، مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى لتلك العناصر كلما كان جديد في الميدان الضريبي .
- إقامة تعاون مستمر بين إدارة الضرائب و مختلف الإدارات الحكومية، و ينتج عن هذا التعاون تزويد إدارة الضرائب بما تحتاجه من معلومات و توضيحات حول نشاط المكلفين .
- اللجوء إلى التعاون الدولي في إطار تبادل المعلومات التي تفيد في الكشف عن الوضعية المالية للمكلف

ويتم ذلك من خلال عقد اتفاقيات دولية لمكافحة التهرب الضريبي .

PDF Creator Trial

خاتمة الفصل

لقد ساهم الإصلاح الضريبي في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب ، لكنه مازال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة و التي محورها الأساس ي يكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، كما أن هيمنة الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام الضريبي لا يدعم فعالية النظام الضريبي لعدم عدالة تلك الضرائب ، لذلك يجب على المشرع الضريبي التخفيف من حجم تلك الضرائب و الاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة خلال تشجيع الاستثمار، و تحسين تنظيم و إدارة المؤسسات العمومية و بالتالي تحسين المنتوج الضريبي المترتب عن نشاطها، ضف على ذلك يجب تحسين التحصيل الضريبي و مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي قصد تغيير الذهنيات المعادية للضريبة والاهتمام أكثر بالإدارة الضريبية حتى تؤدي مهامها على الوجه .

PDF Creator Trial

المبحث الأول : دراسة نظرية للسياحة

أصبحت صناعة السفر والسياحة من الصناعات الهامة في العالم حيث تعتمد عليها معظم الدول كمصدر أولي للعوائد وتامين لفرص العمل و تنمية أنشطة القطاع الخاص و نشر البنية التحتية و مع مرور الزمن ازداد الوعي لدى المسافرين على غرار أسلافهم فأخذت بذلك السياحة عدة مفاهيم واهتمامات سنحاول التطرق إليها من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : ماهية السياحة أثارها وأشكالها :

نظرا لاختلاف دوافع السفر في زمننا هذا وحاجة قطاع السياحة إلى خدمات بمواصفات معينة في مجال التسويق والترويج ، ظهرت مفاهيم وأهمية معاصرة سنتناولها فيمايلي :

أولا : مفهوم السيأحة :

اختلفت التعاريف باختلاف التخصصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة .

* يمكن تعريفها بأنها نشاط السفر بهدف الترفيه مع توفير الخدمات المتعلقة لهدا النشاط .

* أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.E.D فترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع .

* السياحة وفق تعريف فوولر الألماني "بأنها ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة

والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة"(01)

ثانيا : تعريف السائح وأنواعه :

* عرف الباحث الانجليزي نورفال NOURFAL السائح بأنه الشخص الذي يدخل بلد أجنبي لأي غرض من الأغراض عدا اتخاذه محل إقامة دائمة .

*وقد عرفه مؤتمر روما العالمي للسياحة انه من يزور بلد غير بلده الذي يقيم فيه بصورة دائمة ومعتادة لأي سبب من الأسباب عدا قبول وظيفة باجر في البلد الذي يزوره ، بعبارة أوضح تغيير البيئة الاجتماعية لآي غرض غير غرض العمل باجر .(2)

1: إبراهيم وفاء زكي : دور السياحة في التنمية المكتبة الجامعية الإسكندرية-مصر- 2006 ص 70 .

PDF Creator Trial

من خلال تعريف منظمة السياحة العالمية يمكن أن نميز بين:

1- الزائر: VISITOR هو أي شخص يزور دولة أخرى غير الدول المقيم فيها ولا يهدف من الزيارة ممارسة أي عمل داخل الدولة المزارة يحصل منه على اجر ويتضمن هدا التعريف فئتين من الزوار هما:

ا . السياح TOURISTS : وهم عبارة عن زوار مؤقتين يبقون في الدولة المقصودة للزيارة مدة لاتقل عن 62 ساعة ولا تزيد عن سنة.

ب . المتنزهون EXCURSIONISTS : وهم زوار يبقون في المكان المقصود مدة تقل عن 24 ساعة ويعرفون بالرحلات العارضة.

ت . الزائر العابر ANSIENTVISITOR : أي شخص يسافر في بلد غير بلده لفترة اقل من 24 ساعة شريطة أن يكون كل توقف لفترة زمنية بسيطة ولأسباب غي سياحية.

2- المسافر) TRAVELER : هو الشخص الذي يغادر مكان إقامته الدائمة سواء داخل حدود دولته او خارجها تحت أي دافع من دوافع السفر والابتعاد سواء الزيارة او العمل او الدراسة .....الخ وهناك نموذجان رئيسيان من السائحين هما : الداخلي والدولي .

ثالثا :أشكال السياحة والسفر:

فيما يتعلق بأي بلد معين يمكن التمييز بين أشكال السياحة التالية :

- السياحة المحلية : وتشمل الأشخاص المقيمين فقط أي المسافرين داخل البلد .

- السياحة الوافدة : وتشمل الأشخاص الغير المقيمين المسافرين في هذا البلد المعني .

- السياحة الخارجية : وتشمل السكان المسافرين إلى بلد أخر.

أما من زاوية الطلب السياحي فان أشكال السياحة تأخذ الصيغ التالية :

- السياحة الداخلية : وتشمل السياحة المحلية والسياحة الوافدة .

- السياحة الوطنية : وتشمل السياحة المحلية والسياحة الخارجية .

- السياحة الدولية : وتشمل السياحة الوافدة والسياحة الخارجية .

PDF Creator Trial

الشكل رقم(II- 01) : **مخطط أشكال السياحة وترابطها**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

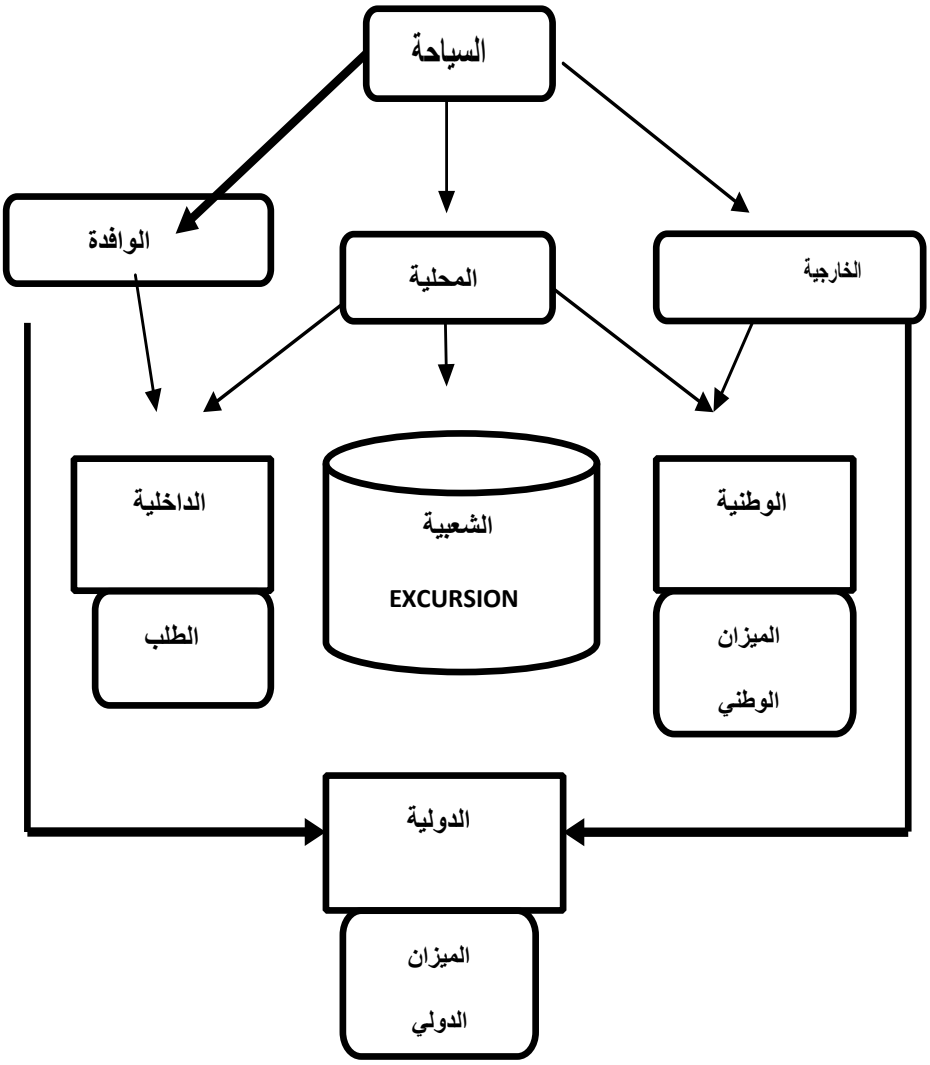

PDF Creator Trial

رابعا : أثار السياحة والسفر:

أ . الآثـــار الاقتصـــادية : يمكننـــا القـــول بكـــل جـــدارة إن الســـياحة هـــي جســـر عـــابر وناقـــل يـــتم مـــن خلالـــه عبـــور الاقتصـــاد الـــوطني بـــل العـــالمي مـــن وضـــع معـــين إلـــى أوضاع أفضل وأرقى وأحسن وتأثير دلك على كل من:

* فهي مصدر دخل جديد يضاف إلى الاقتصاد الوطني .
* تحريك الإنتاج في باقي قطاعات الاقتصاد الوطني .
* زيادة العمالة في الدولة .
* حصـــيلة النقـــد الأجنبـــي علـــى أوضـــاع ميـــزان المعـــاملات الجاريـــة فـــي ميـــزان المـــدفوعات علـــى حصـــيلة المـــوارد الســـيادية والضـــرائب المباشـــرة وغيـــر المباشـــرة الناجمـــة عـــن ممارسة النشاط السياحي .
* العائـــد أو المـــردود الصـــافي المتولـــد عـــن ممارســـة أنشـــطة ســـياحية ســـواء للمشروعات أو الحكومة أو حتى للفقراء العاملين في المشروعات .

ب . أثـــار أخـــرى : تـــؤمن الســـياحة فـــرص العمـــل و الســـياحة الناشـــطة هـــي التـــي تلبـــي احتياجـــات الســـكان الحـــاليين ، والمواقـــع المضـــيفة ، وتـــؤمن اســـتمرار التطـــور فـــي المســـتقبل ، فالســـياحة يمكـــن إن يكـــون لهـــا ايجابيـــات بيئيـــة إذا كانـــت تحمـــي المـــوارد الطبيعيـــة والبشـــرية بمنشـــات تحـــافظ علـــى الأصـــل الطبيعـــي وتصـــون المواقـــع الأثريـــة ، ومعـــالم الطبيعـــة ، كمـــا إن فيهـــا أثـــار اجتماعيـــة وثقافيـــة فهـــي ترفـــع المســـتوى الحضـــاري أحيانـــا ، كمـــا أنهـــا تـــروج لصـــناعات التقليديـــة المحليـــة ، كمـــا إن الســـياحة تـــدعم السلام والأمن العالمي .

لـــذا عمـــد العلمـــاء إلـــى وضـــع تعـــاريف للســـياحة عبـــر العصـــور و البحـــث فـــي تاريخهـــا حتـــى يتمكنوا من حصر فوائدها .

المطلب الثاني : أنواع السياحة

أولا : الســـياحة الخضـــراء [1] GREENTOURISM : تنطـــوي علـــى إتبـــاع متكامـــل يشـــتمل علـــى إدارة البيئـــة كجـــزء لا يتجـــزأ مـــن العمليـــات التـــي تقـــوم بهـــا مؤسســـات الســـياحة ، وتســـاهم منظمـــة الســـياحة العالميـــة ومجلـــس الســـفر والســـياحة العـــالمي علـــى تقـــديم برنـــامج مكثـــف للأعضـــاء يطلـــق عليـــه اســـم البرنـــامج الكـــوني الأخضـــر (GREENGLOBALPROGRAM) لترســـيخ ثقافـــة الحفـــاظ علـــى البيئـــة ، والارتقـــاء بممارســـات صـــناعة الســـياحة لتصـــبح هـــذه الصـــناعة حقـــا فـــي خدمـــة الشـــعوب والحضارات .

---

(1) : د.حميد الطائي مدخل إلى السياحة والسفر دار النشر عمان 2003

PDF Creator Trial

ثانيا : السياحة المستدامة : هي التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل ، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويتحقق معه التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظرة الحياة ، والاستدامة تشمل المظهر الاقتصادي ، الاجتماعي ، البيئي .

ثالث : السياحة البيئية أو الطبيعية : ظهر مصطلح السياحة البيئية ECO-TOURISM منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين وهو مصطلح حديث نسبيا ويعني كيف يتم توظيف البيئة من حولنا لكي تمثل نوعا من أنواع السياحة التي يلجا إليها الفرد للاستمتاع.فالسياحة البيئية ماهي إلا متعة طبيعية في البيئة البرية و الصحراوية.

رابعا: السياحة العلاجية أو الطبية: تعد السياحة الاستشفائية من أنواع السياحة المهمة ، نظرا لحصرها في أماكن محددة من الدول، حيث يقوم بها المريض عبر التوجه إلى البلدان التي تتوفر على مناخ صحي وغني بالمياه المعدنية أو الأعشاب الطبيعية ، أو العيون الساخنة وحمامات الرمل وغيرها التي تتميز ببعض الخصائص العلاجية .

خامسا: سياحة الندوات و المؤتمرات: وهي الناتجة عن اللقاءات لمعالجة قضية ما وقد تضم أحيانا أكثر من دولة من جوانبها الشكل التالي :

PDF Creator Trial

الشكل رقم(II-02)

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

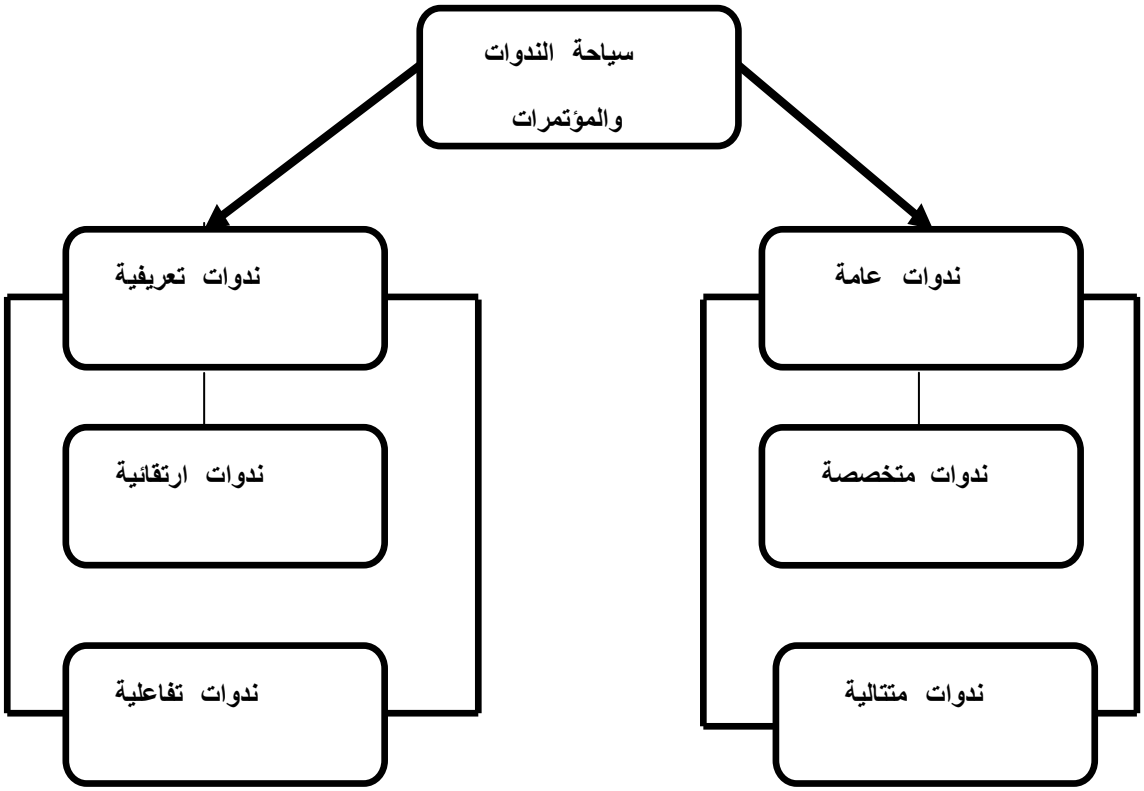

سادسا: السياحة الثقافية: وتشمل الأنشطة التي يمارسها الزوار وكذلك المنتجات الثقافية المعروضة على الزوار الثقافيين خلال الزيارة كأنشطة مسرحية- مختلف الفنون – السينما- المتاحف بأنواعها .

فالعلاقة بين السياحة والثقافة وثيقة نظرا للدور الذي تلعبه السياحة كعامل من عوامل الثقافة.

المطلب الثالث :

أسس صناعة السياحة

ترى منظمة السياحة العالمية أن السياحة كنظام منظم هي صناعة مازالت تحقق نجاحات كبيرة نتيجة التطورات الايجابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتحولات الثقافية والتكنولوجيا التي يشهدها العالم .

أولا : النقاط الأساسية في السياحة: من خلال تعريف المنظمة العالمية للسياحة نجد أربع نقاط كمايلي:

1- تنطوي السياحة على تحرك الناس من مواقع إلى مواقع أخرى خارج مجتمعهم المحلي .

2- إن جهات القصد السياحية توفر نطاقا من النشاطات والخبرات والتسهيلات.

3- إن الحاجات والدوافع المختلفة للسائح تتطلب إشباعا ، وهذه الحاجات والدوافع يدورها تخلق تأثيرا . social impact. اجتماعيا

PDF Creator Trial

4- تتضمن صناعة السياحة عددا من النشاطات الفرعية ، وهده النشاطات تولد مجتمعة دخلا للاقتصاد الوطني ينتج من خلال العملات الصعبة الأجنبية التي تدخل إلى البلد السياحي المزار عن طريق السياح .

ومن جهة منظمة صناعة السياحة فأن الفضية الرئيسية في هذا التعريف هي إن الناس المتواجدون في جهات القصد السياحية يطلبون نطاقا من النشاطات والخبرات والتسهيلات .

إن وجود المصادر الطبيعية التي وهبها الله عز وجل إلى الإنسان لكي يعيش ويستمتع وينتفع بها ، والمتمثلة بعناصر الجدب السياحي الطبيعي ، كالحبال والغابات والأنهار والبحار والمحيطات والشواطئ بالإضافة إلى المنجزات الحضارية كالآثار .

أما العرض السياحي الثانوي ، المتمثل بالخدمات الناتجة عن العمل الإنساني ويمكن أنتاجها حسب النوع بالكميات المطلوبة وتشمل العرض الفندقي والقرى السياحية ، ويضم العرض البنية التحتية كالموانئ والمطارات ...و بتالي يرتبطا طرفا العرض المذكورين سابقا يصعب وجود احد دون الأخر.

فالهدف الرئيسي للزائر ليس العرض الثانوي بل العرض الأساسي الجذاب بينما يشكل العرض الثانوي غاية مهمة ، فالسائح يحتاج إلى حافلة وفندق ، فقد يحتاج كذلك وجبة خاصة بذلك البلد مثلا .

ثانيا : مكونات السياحة كسلعة ملموسة وغير ملموسة

بان التسويق السياحي إشباعا لرغبات وميول السوق ، فقد نجد الأشكال التالية للسلعة و الخدمة السياحية :

1- السلعة المادية : هي مواد ملموسة يمكن مشاهدتها ولمسها ، لها قيمة ومتوفرة لشراء مثل الطعام والشرب في الفندق .

2- الخدمات : هي مواد غير ملموسة مثل الرحلات ، أو غرفة الفندق .

3- الصورة الذهنية : و هي مجموعة الأحاسيس والشعور المرتبطة بفندق ما ، فمثلا قد تعتمد الصورة الذهنية على أن الأثاث حديث أو تراثي....

4- التسويق الفندقي : فالناجح هو الذي يستطيع النزول عند رغبة الزبون .

وعليه يمكن القول أن السياحة هي عبارة عن نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة الخارجية ، فمثلا العوامل الاقتصادية تؤثر على قدرة الضيوف ولإقبالهم على شراء خدمات السياحة ، العوامل السياسية تؤثر على عمل السياحة من خلال التشريعات والقوانين المفروضة على السياحة ، التكنولوجيا كذلك تؤثر بدورها على هذا القطاع من خلال تحسين الخدمات .

ثالثا : هرم ماسلو للحاجات وعلاقته بالسياحة والسفر (01)

PDF Creator Trial

مؤسس نظرية الحاجات هو عالم النفس "إبراهيم ماسلو" وتعد هذه النظرية من أقدم النظريات التي فسرت الدوافع وأثرها في تحريك السلوك الإنساني وتنشيطه ، قدمها سنة 1731 م وسميت بنظرية هرم الحاجات لماسلو و تستند هذه النظرية إلى أن هناك خمسة أنواع الحاجات وفق الهرم التالي :

الشكل :(II-03) هرم ماسلو للاحتياجات

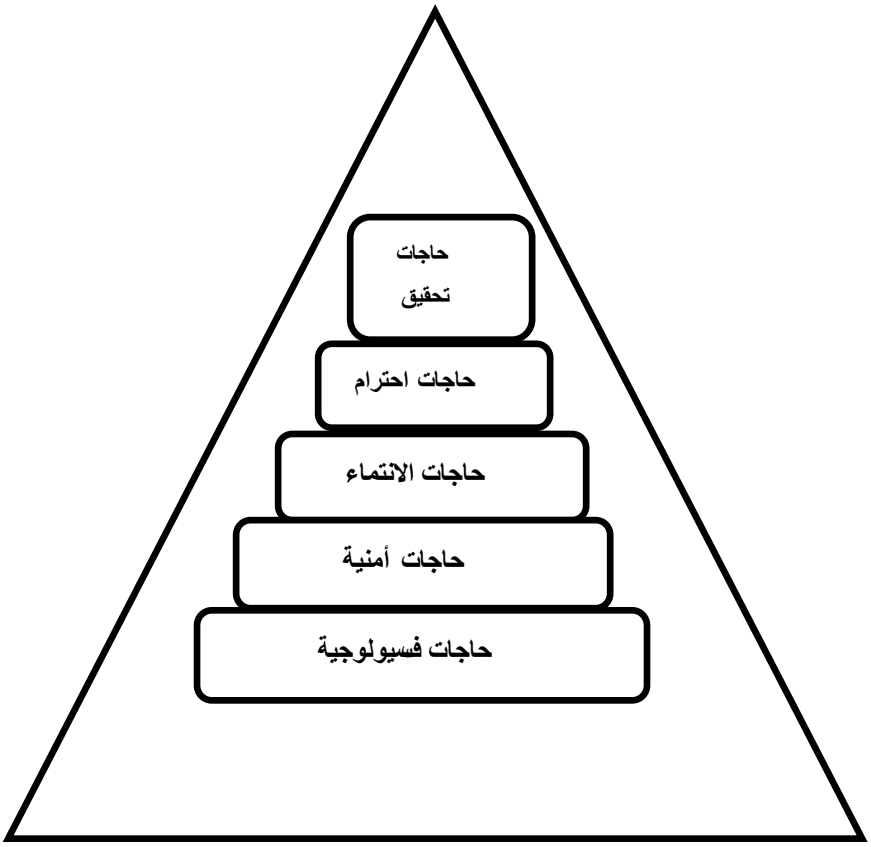

الحاجات الأساسية الفسيولوجية ، تنتقل إلى الأعلى عبر حاجات الأمان والحاجات الاجتماعية وحاجات التقدير، وحاجات تحقيق الذات :

- وجود حاجات داخلية تحتاج على إشباع تدفع الفرد لاتخاذ سلوك لإشباع .
- تاخد شكل هرمي يتدرج من أسفل إلى أعلى .
- الحاجات في أسفل السلم هي من الممكن إشباعها .

(1) : د . مثنى طه ألحوري "الإرشاد السياحي" دار النشر عمان 2002 ص 42

PDF Creator Trial

- الحاجة (الشعور بالأهمية + تحقيق الذات) لا يمكن إشباعها بالكامل .
- إذا أشبعت الحاجة تدفع للحاجة التي تليها .

إن أفضل ما نستطيع قوله من مثال لإثبات صحة ما تقدم هو ملايين البشر التي ترحل يوميا من مكان الأخر، وتطير من قارة إلى أخرى وتبحر من ساحل بحر إلى ساحل بحر آخر بحثا وراء إشباع حاجاتها في المعرفة و الاطلاع و تذوق الجمال من خلال التغير المتأتي من السفر والتجوال والترحال، والسياحة بشكل عام .

لقد تزايدت هذه الأعداد من البشر بشكل مضطرد وسريع ومتواصل بحيث بلغت إعدادها الملايين مما دفع إن يطلق عليها احد المراقبين بالسياحة والترويج تسمية "أسراب الايوز المهاجرة ."

رابعا : الآثارالايجابية والسلبية للسياحة

أ . **الايجابية:**

***السياحة وعناصر ميزان المدفوعات : من أهم هذه التأثيرات**

1- الإيرادات السياحية التي تأتي من السائحين الأجانب والمدفوعات التي تأتي من السائحين الوطنيين بالخارج.

1- إيرادات خدمات النقل الدولية البحرية الجوية ومدفوعاتها .
2- صادرات السلع المتعلقة بالنشاط السياحي كالأثاث و الطعام....
3- الإيرادات و الفوائد والأرباح الناتجة عن الاستثمارات السياحية .
5- التحويلات النقدية في الداخل والخارج .

***** آثار السياحة في تحقيق التوازن الاقتصادي داخل حدود الدولة**

لقد اقر الأستاذ فري فوتيزFRO FUTZ في بحثه على أن السياحة تحقق توازنا بين مختلف أجزاء الدولة الواحدة وذلك بسحب القوة الشرائية من المناطق الآهلة بالسكان والمراكز الصناعية المختلفة اقتصاديا. بمعنى أخر فان خروج سكان المدن من المواطنين إلى الريف للسياحة الداخلية ستنقل المال من المدن إلى الريف وهذه الظاهرة تسمى في الاقتصاد **(إعادة توزيع الدخل القومي)** ، إضافة إلى استفادة المنطقة الريفية من التنمية بسبب النشاط السياحي .

PDF Creator Trial

*** آثار الاجتماعية والثقافية للسياحة (1)**

يرى AFFELD 1975 إن البحوث التي تغطي تأثيرات السياحة على الجانب الاجتماعي والثقافي التراثي تنقسم إلى ثلاثة أقسام : - السائح- المواطنون والمقيمون في البلد السياحي. – العلاقة بين السياح والمواطنين و المقيمين في البلد السياحي.

والجدول التالي يوضح ذلك :

الظاهرة السياحية	التأثير الايجابي	التأثير السلبي
استخدام الثقافة كمشوق سياحي	- دعم الثقافة السائدة - نشر الهوية العرقية - إحياء الفنون والتراث والتقاليد.	تغييرات في الأنشطة التقليدية والغوية. تكييف الإنتاج لأجل السياح غزو خصوصيات المجتمع
اتصالات مباشرة بين السياح والسكان	- تطوير السلبيات الراسخة - زيادة فرص تقدم الاجتماعي - التفاعل الحضاري مع العالم	- تفاقم التناقضات بين الراسخ والجديد انتشار الروح التجارية انتشار بعض الممنوعات.
تغييرات هيكل العمالة والأدوار الاجتماعية	- فرص اقتصادية ودخل. - تغير في مفاهيم العمل - تطور نوعي في السلوك	- صراع اجتماعي وتوتر - زيادة الفوارق الاجتماعية - فقدان الأصالة وتسرب العمالة
زيادة الكتلة البشرية في مناطق التوسع.	- دعم الخدمات - تطور الحياة اليومية	-ازدحام ضجيج وتلوث - زيادة بعض السلبيات الاجتماعية

(01-II) جدول يبين الظاهرة السياحية

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

(1) محمد الشيرازي- واقع وأفاق مستقبل السياحة دار الكنوز الذهبية بيروت

PDF Creator Trial

***السياحة عامل تحقيق التعاون والتفاهم :** حيث يتعرف الناس على خصائص بعضهم البعض من مجتمع إلى آخر، وقد حث الإسلام على ذلك بقوله تعالى "...وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا"

***السياحة عامل على التوازن النفس ي والجسدي:** يرى علماء النفس أن السياحة سلوك دفاعي ، يسعى من خلاله الإنسان إلى استعادة توازنه النفسي والجسدي وفق نظرية توازن عناصر الكائن الحي الذي تخل به الحياة اليومية .

ب . السلبية

* **المشكلات الاقتصادية للسياحة :** و تظهر المشاكل الاقتصادية عندما يتم اعتماد السياحة كبديل لقطاع مهم أخر، والأفضل أن تكون توسع لا بديل آحادي ، إضافة إلى مشكل الاعتماد الزائد على السياحة فإذا فشل مشروع سياحي فيعني الخسارة خاسرتين ، للقطاع من جهة وهدر للمال .

***الآثار التضخمية للسياحة :** إن السواح يسهمون في رفع الأسعار في المواسم بالنسبة للسكان المحليين خاصة الضروريات كالسكن، الإطعام الملابس و والموصلات....

***الآثار البيئية السلبية للسياحة :** و تتمثل في التلوث الطبيعي ، الكيميائي السمعي، الجمالي.... الذي تحدثه الحركات والضوضاء ، إضافة إلى التوسع العمراني على حساب البيئة .

بشكل عام يمكن تلخيص بعض حجج مؤيدي ومعارضي السياحة في النقاط التالية:

حجج مؤيدي السياحة	حجج معارض ي السياحة
- السياحة من الموارد.	- تحتاج السياحة إلى موارد ضخمة للاستثمار.
- السياحة تولد فرص عمل	- تسرب إليها العمالة من قطاعات أخرى.
- السياحة تدعم السلام بين الشعوب	- تستخدم السياحة أحيانا مقابل تنازلات
- تطويروتحسين المواقع السياحية	- التضخم النقدي وتلوث بيئي
- ترفع السياحة المستوى الحضاري	- زيادة الطبقية في المجتمع

(02-II) الجدول حجج و مؤيدي و معارضي السياحة

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية

إن صحة هذه الحجج أو خطأها أمر نسبي، يتعلق بظروف كل مجتمع وتماسكه وقوة اقتصاده، فكلما كان البلد متخلف ازدادت سلبيات السياحة لديه .

PDF Creator Trial

المبحث الثاني : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025:

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي مهم ، والتنوع في خصوصيتها يجعل منها ارض خصبة ، لإقامة سياحة مستدامة، فعمدت إلى إطلاق مخطط توجيهي لنشاط السياحي على غرار معظم الدول بالأخص الأعضاء في المنظمة العالمية للسياحة .

المطلب الأول : محتويات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإستراتيجية الجديدة والكفيلة للسياحة الجزائرية ، حيث تعتزم الدولة من خلالها النهوض بالقطاع السياحي الجزائري ، وجعله في مصف القطاعات السياحية الأخرى ، و عليه سنتعرض فيما يلي بعض المقومات السياحية للجزائر كمادة خامة متسمة لفعالية هذا المخطط .

أولا : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025و مقومات السياحة في الجزائر

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة التزام الدولة بتنفيذ السياسات السياحية ، وكذلك من خلال وضع الشروط الرئيسية للتهيئة السياحية والعامل الأساسي لدعم النمو الاقتصادي ، وبالتالي فهذا المخطط يسعى لإعادة الارتقاء إلى المرتبة الثانية في الأنشطة الاقتصادية المصدرة بعد المحروقات،هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01/02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة و بالتالي تصبوا الدولة من خلال هذا المخطط إلى ما يلي:

- تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة، حيث عمدت الدولة إلى اختيار المحطة الأولى على المدى القصير خلال سنة 2009، ثم المحطة الثانية تكون على المدى المتوسط وذلك في آفاق 2015 ، والمحطة الأخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد وذلك في آفاق 2025
- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده .
- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل ، الميزان التجاري ، الاستثمار) .
- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي .
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة .

1-1: المقومات السياحية التي تنطوي عليها الجزائر

تمتاز الجزائر بمقومات سياحية متميزة تجعل منها قطب سياحي بامتياز بفضل توفرها على المادة الخام لصناعة السياحة نستعرضها في عجالة كما يلي (01)

PDF Creator Trial

* **السياحة الساحلية :** إن الموقع الجغرافي الممتاز للجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط جعل من السياحة المحلية ركيزة أساسية داخل قطاع السياحة،خاصة أنها تملك عدة أقطاب متميزة على طول شريطها السياحي الممتد على طول 1200 كلم .

الجزائر العاصمة : تقع على شاطئ المتوسط في منتف الطريق الساحلي ،تنتشر أحياءها فوق مجموعة من التلال المطلة على البحر، إضافة إلى امتلاكها لمعالم تاريخية وحضارية منها ، القصبة ، جامع كتشاوة ، القصر التركي....،

وهران : تقع في الغرب على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، تتميز بجمعها بين الطرازين المعماري الفرنسي الحديث والأندلسي القديم ، وامتلاكها للعديد من المعالم السياسية كحي الدرب ، جامع الباشا وعين الترك السياحية .

تلمسان : تدعى بغرناطة إفريقيا و لؤلؤة المغرب العربي ، تتميز بمناظر طبيعية خلابة و مقاصد سياحية هامة مثل محطة شيقر ، إضافة إلى العمارة المغربية والأندلسية ، كما تتميز بماضي فكري وثقافي غني .

عنابة : بنيت على أنقاض مدينة بونا القديمة ، تقع على سفح جبل ايدوغ في منطقة سهلية ، وتمتلك شريط ساحلي يضم 15 شاطئا ، تتميز الولاية بعدة معالم تاريخية منها لالة بونة ، تماثيل وقبور كتمثال هاكيوس ، متحف هيبون الذي يضم مجموعة من التماثيل والأواني ولوحات من الفسيفساء تعبر عن الحقبات التاريخية التي مرت بها المدينة .

كما يضم الشريط الساحلي عدة ولايات أخرى قمة في الجمال كبجاية و جيجل ومستغانم محل دراستنا .

* **السياحة الجبلية :** تمتلك الجزائر سلاسل جبلية صنفت من اكبر السلاسل في إفريقيا ، ومغارات تمتد على مسافات طويلة ، كهوف عجيبة أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة ، بالإضافة إلى ينابيع مائية ، وفيما يلي لأبرز أقطاب السياحة الجبلية في الجزائر .

1- تيكجدة : تقع في جبال جرجرة بولاية البويرة بعلو عن سطح البحر ب 1700 متر، تعتبر قمة في الجمال وتحفة تسلب عقول السياح ، صنفت تيكجدة سنة 1998 ضمن التراث العالمي البيئي .

مذكرة تخرج بعنوان مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة 2013-2014 جامعة بسكرة

PDF Creator Trial

2- الشريعة : تقع بولاية البليدة ، تلو عن سطح البحر بأكثر من 1600 متر ، تمتد على مساحة تفوق 26 ألف هكتار ، تنطوي على غابة أكثر تنوعا بيئيا ، وتستغل أيضا للتزلج والترويج عن النفس عند تساقط الثلوج .

3- جبال الهقار : هي سلسلة جبلية شهيرة تقع في أقص ى الجنوب الشرقي بولاية تمنراست ، تضم احد أعلى القمم في الجزائر، وهي قمة تاها تأتاكور بطول 3013 متر وأجمل الممرات في العالم وهو ممر لاسكرام الذي يمكن مشاهدة من خلاله أجمل شروق وغروب للشمس في العالم ، وهي مصنفة من طرف اليونيسكوا .

4- جبال الطاسيلي : تقع في الجنوب الشرقي وهي عبارة عن هضاب حصوية قاحلة ترتفع بأكثر من 1000 متر عن سطح الأرض ، وهي كذلك مصنفة من طرف اليونيسكوا كتراث تاريخي وطني وارث حضاري عالمي ، كما اعتبرت محمية طبيعية *

السياحة الصحراوية : تعتبر الصحراء الجزائرية ثاني صحراء في العالم حيث تغطي حوالي 2 مليون كم وتنطوي على العديد من الأقطاب السياحية نذكر أبرزها :

1- تمنراست : تقع في أقصى الجنوب ، تتميز بامتلاكها لهضبة الاتاكور، وحظيرة الوطنية الهقار الممتدة على مساحة 450 كلم التي تعتبر من اكبر المتاحف المفتوحة على الطبيعة في العالم .

2- تيميمون : او الواحة الحمراء ، تقع في الجنوب الغربي على بعد 1400 كلم عن العاصمة تزيد مساحتها عن 1000 كلم ، تحتوي على قصور بعضها يعود إلى القرن 12 كما هو الحال لقصر ايغزوا وقصر اغلات الذي استفاد من مشروع ترميم من طرف الأمم المتحدة للتنمية .

3-اليزي : تقع في الجنوب الشرقي على بعد 2000 كلم من العاصمة ، تنطوي على ثروة طبيعية وحضارية تعكسها منطقة الطاسيلي ، إضافة إلى كهوف منقوشة تعود إلى حضارة قديمة بحوالي 30 ألف سنة .

4-غرداية : أسسها الاباضية سنة 1053 م ، أدرجت ضمن المناطق التاريخية العالمية من طرف منظمة اليونسكو سنة 1982 م نظرا لامتلاكها للعديد من المعالم التاريخية والحضارية ومن أهمها قصر ميزاب المسجد الكبير ، ساحة السوق القديم ، كما تنطوي على أجمل واحات النخيل .

* **السياحة الحموية :** تمتلك الجزائر العديد من الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية ، حيث يتوفر بها أكثر من 200 منبع للمياه الجوفية المعدنية الطبيعية اغلبها قابلة للاستغلال كمحطات حموية ، غير انه لم يتم استغلالها بشكل كامل مثل حمام بوحجر ، بوحنيفية ، حمام ريغة بعين الدفلى ، حمام الشلالة بقالمة، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر بسيدي فرج الذي يتردد عليه الآلاف من الجزائريين

PDF Creator Trial

والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص ، ويتواجد اكبر خزان حمو ي في كل من ولايتي ميلة وقالمة .[1]

ثانيا : مضمون المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

تسعى الدولة من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى تحقيق و تجسيد ثلاث محاور كبرى لهذا المخطط وهي : - تحقيق العدالة الاجتماعية - تحقيق الفعالية الاقتصادية - القيام بعملية الدعم الايكولوجي.

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية للمخطط SDAT 2025

1. الأهداف العامة : تتمثل في

- توسع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخر مثل : الصناعة التقليدية ، النقل ، الخدمات ، الصناعة ، التشغيل .....الخ .

-تحسين التوازنات الكلية : التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار .

- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية.

- تثمين التراث الثقافي ، التاريخي ، كون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامةفإن إستراتيجية السياحة المتواصلة، عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية

- التحسين الدائم لصورة الجزائر : بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية .

2. الأهداف النقدية : من أجل تنفيذ خطة الأعمال، والوصول إلى الأهداف المادية للمخطط التوجيهي، تحتاج الجزائر إلى ميزانية معتبرة ، بحيث قدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري لإنجاز المشاريع السياحية بين2015 /2008 ب 2.5 مليار دولار ، على مدى سبعة سنوات أي 350 مليون دولار سنويا، حيث عملت الجزائر من خلاله على وضع الإستراتيجية اللازمة لتسويق المنتج السياحي الجزائري وبيان الاستثمارات الواجب القيام على المدى المتوسط 2015 و البعيد 2025 ومن بين هذه الاستثمارات هناك مشا ريع جاري إنجازها ومنها ما هو في طريق الإنجاز .

1 : السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول .مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ديسمبر 2017 .د السبتي وسيلة و طالب الدكتورة محمد صحراوي تاج الدين

PDF Creator Trial

3. **تحقيق التوافق بين الترقية السياحية والبيئة :** ويتطلب ذلك إدخال مصطلح الاستدامة في جميع مراحل التنمية السياحية ، بدراسة العلاقة مع المجتمع الاقتصاد والبيئة .

4. **التحسين المتواصل لصورة الجزائر :** وذلك من خلال تحسين صورة الجزائر من خلال تصور المتعاملين اتجاه السوق الجزائرية ، وجعل هذه الأخيرة من بين أهم الأسواق العالمية .

كملخص للأهداف الخمسة للمخطط الشكل رقم (II-04) SDAT 2025

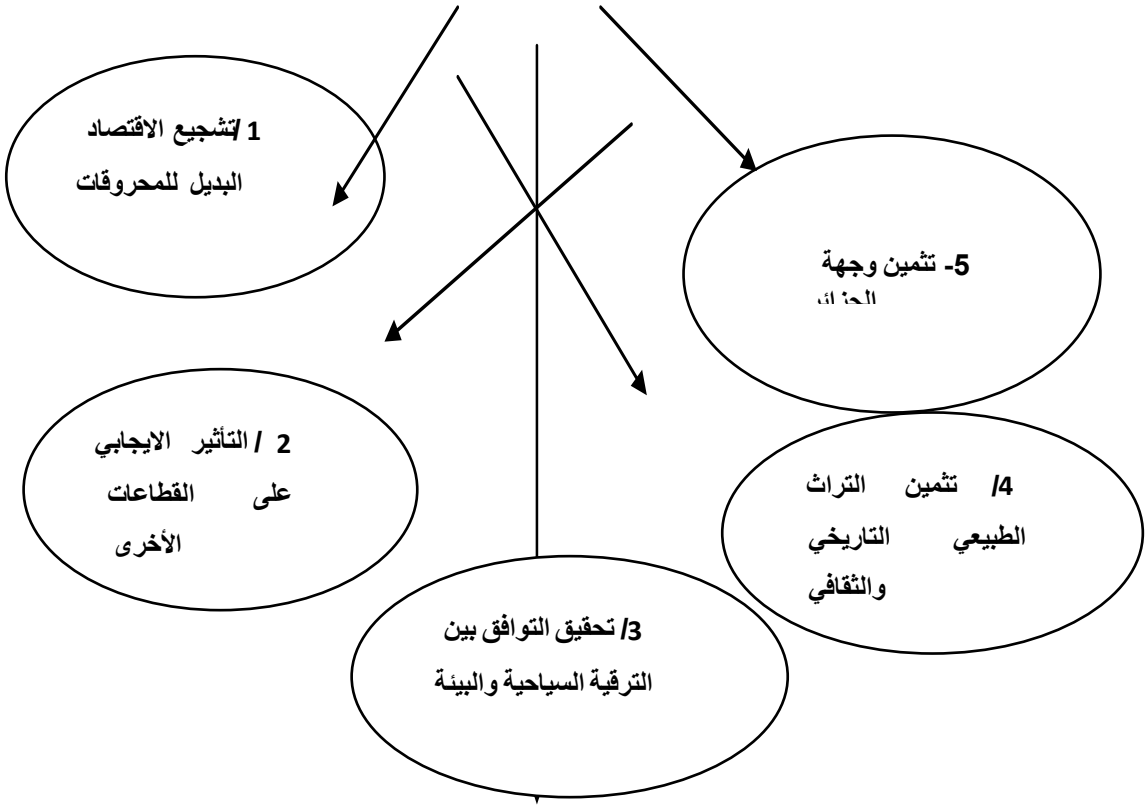

المصدر: وزارة السياحة مخطط التوجيهي السياحي أفاق 2025

PDF Creator Trial

المطلب الثالث : واقع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 بين الانجازات وتطلعات [1] انبثق من المخطط التوجيهي الوطني للتهيئة السياحية 2025 ، المخطط الولائي محليا والذي يعتبر بمثابة ورقة الطريق لأهداف المخطط الوطني المسطر من قبل الحكومة منذ سنة 2008، حيث يكرس الإستراتجية المعتمدة المتكونة من 48 مخطط على المدى القصير المتوسط والطويل :

* 22 مخطط تم الانتهاء منه .
* 26 مخطط في طريق الانجاز .

تهيئة العقار السياحي : أطلقت وزارة السياحة وتهيئة الإقليم والصناعة التقليدية دراسة تهدف من خلالها إعادة استصلاح العقار السياحي ، المتعلقة بمناطق الاستغلال السياحي ZET ، التي فقدت طبيعتها

السياحي ، نتيجة التوسع العمراني او استغلالها من طرف قطاعات أخرى ، وعليه يهدف المخطط إلى إعادة تعيين الوعاء السياحي و إعداده حسب طبيعته ، من بين النتائج :

* 28 منطقة جديدة لاستغلال سياحي تم إرسالها الأمانة العامة للحكومة لترتيبها عبر مراسيم .
* 158 منطقة استغلال سياحي قيد الدراسة .

***مخطط التهيئة السياحية : PAT** يخضع تطوير مناطق التوسع السياحي إلى المرسوم التنفيذي رقم 07-86 الصادر في 2007/03/11 الذي يحدد إجراءات وضع خطة تنمية مناطق الاستغلال السياحي ZET ، والمعدل عبر المرسوم رقم 78-15 الصادر بتاريخ 2015 /03/03 ، من بين 205 ZET مترسمة نجد :

21- مخطط توجيه للتهيئة السياحية PAT مصادق عليها .
13- مخطط توجيه للتهيئة السياحية PAT جاري المصادقة عليها .
134- مخطط توجيه للتهيئة السياحية PAT في قيد الإعداد .

(1) : موقع وزارة السياحة وتهيئة الإقليم 2018

PDF Creator Trial

التهيئـــة والوصـــول إلـــى منـــاطق الاســـتغلال الســـياحي : ZET فـــي إطـــار تشـــجيع الاســـتثمار السياحي لصالح المستثمرين، عمليتين للتهيئة والوصول تم إطلاقهم

أولا : تهيئة 8 مناطق ZET

الرقم	تعيين المنطقة ZET	الولاية
01	EL OUANA	جيجل
02	SIDI KHELIFA	تيزي وزو
03	CAP IVI	مستغانم
04	BOUZEDJAR	عين تموشنت
05	AGRIOUN	بجاية
06	AOKAS	/
07	EL MARSA	سكيكدة
08	TADLES	ادرار

الجدول (II-03) تهيئة مناطق ZET

المصدروزارة السياحة و الصناعات التقليدية

***تحسين ودعم 26 مناطق وأقطاب سياحية**

الرقم	تعيين المنطقة	الولاية
21	BAIEOUEST CHETAIBI	عنابة
20	TIGZIRT OUEST	تيزي وزوا
23	ABDELMALEK RAMDANE PLAGE	مستغانم
24	BOUZEDJAR	عين تموشنت
22	GRANDE PLAGE	سكيكدة
26	AIN ADJROUD	تلمسان

PDF Creator Trial

الجدول (II-04)تحسين مناطق ZET

المصدروزارة السياحة و الصناعات التقليدية

ثانيـــا : دراســـة وتهيئـــة الشـــواطئ فـــي إطـــار تحســـين موســـم الاصـــطياف، تـــم إطـــلاق دراسات تتعلق بتهيئة شواطئ كمايلي : من ناحية الدراسة :

* 92 مخطط تهيئة الشواطئ PAP تم الموافقة عليه .
* 136 مخطط تهيئة الشواطئ PAP جاري الإعداد .

من ناحية التهيئة:

* 39 شاطئ تم تهيئته .
* 68 شاطئ في أشغال التهيئة .

PDF Creator Trial

ثالثا: مشاريع التهيئة السياحية الولائية المتممة

الرقم	الولاية	تقدم الأشغال
01	ادرار	انتهاء الأشغال
02	الشلف	
03	الاغواط	
04	بويرة	
05	عين تموشنت	
06	المدية	
07	معسكر	
08	الجلفة	انتهاء الأشغال
09	برج بوعريريج	
10	ورقلة	
11	تيزي وزو	
12	تيسمسيلت	
13	الطارف	
14	المسيلة	
15	سطيف	
16	تندوف	
17	بومرداس	
18	سعيدة	
19	عنابة	
20	سوق اهراس	
21	نعامة	
22	تمنراست	

PDF Creator Trial

الجدول (II-05) سير انجاز تحسين مناطق ZET

المصدروزارة السياحة و الصناعات التقليدية

رابعا : المناطق الجديدة للاستغلال السياحي قيد الترسم : وتشمل 28 منطقة مقسمة على الولايات كمايلي :

الرقم	تعيين منطقة الاستغلال السياحي	الولاية	البلدية
01	بسكرة	بسكرة	بسكرة
02	حمام كسينة	البويرة	الهاشيمية
03	عريش		بويرة
04	توم لينين 1		بشلول الاصنام
05	توم لينين 2		بشلو ل
06	ماخالد	تلمسان	الحناين
07	تيزي اوجابوب	تيزي وزوا	بونوح
08	حمام سوخنة	سطيف	حمام سوخنة
09	ماقراس		عين عباسة
10	عين سخونة	سعيدة	عين سخونة
11	حمام بوحنيفية	معسكر	بوحنيفية
12	حمام الحمات		بوحنيفية
13	حمام الصالحين	سكيكدة	عزابة و عين شرشار
14	بني سعيد		كولو
15	حمام صالحين	المدية	برواقية
16	تيبحرين		دراع سمار
17	منبع قصر البخار ي		قصر البخار ي
18	غابة حناشة		قصر البخار ي
19	غابة الحوضين	المدية	غابة الحوضين

PDF Creator Trial

20	جواب		جواب
21	سد بولرجم		جواب
22	غابة جواب		جواب
23	حمام ثيلات	بومرداس	امال
24	الكحلة		لاربطاش
25	بودواو		بودواو البحر ي

الجدول (II-06) المناطق الجديدة ZET

المصدروزارة السياحة و الصناعات التقليدية

خامسا: جدول يتعلق بمخطط التهيئة المصادق عليه PAT

الرقم	تعيين منطقة الاستغلال السياحي	الولاية
01	العوانة	جيجل
02	سيدي خليفة	تيزي وزوا
03	ازفون	
04	CAP IVI	مستغانم
05	بن عبد المالك رمضان	
06	بوزجار	عين تموشنت
07	مسيدة	الطارف
08	شطيبي	عنابة
09	واد بقرات	
10	جانت	اليز ي
11	ماينييس	الشلف
12	واد تيغزا	

PDF Creator Trial

13	عين حمادي	
14	اقريون	بجاية
15	اوقاس	
16	الوادي	الوادي
17	تادلست	ادرار
18	طولقة	بسكرة
19	عين بيناوي	
20	فم الغورزة	
21	الشقة	

الجدول (II-07) تهيئة مناطق ZET

المصدر وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

PDF Creator Trial

المبحث الثالث : الإجراءات والتدابير اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري

عرف قطاع السياحة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ثلاثة خطط عشرية لتطوير القطاع ، الخطة الأولى امتدت من 2001 إلى 2010 ، والثانية كانت بين 2003 إلى 2013 والتي عدلت لتمتد إلى 2025، والمشكل الرئيسي في هذه الخطط هو اختلاف محتواها و أهدافها ، بدلا من أن تكمل بعضها البعض ، وهذا رجع إلى تعاقب العديد من المسؤولين على القطاع ولكل وجهة هو موليها ، لذلك سنحا ول ، في هذا المبحث اقتراح بعض الإجراءات والتدابير للنهوض بالقطاع ، على ضوء إستراتيجية 2025 .

المطلب الأول : أهمية السياحة في الجزائري

إن ما يبرز بأن السياحة صناعة أساسية ومهمة في الجزائر، هو قدرتها على المساهمة بشكل فعال في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال :

- تسهم السياحة في توفير العديد من مناصب العمل للشباب الجزائري الذي يمثل حوالي 70 بالمائة ، لأنها صناعة مبنية على الخدمات ، فهي تعتمد بشكل كبير على العمالة .

- تساعد السياحة على تنويع مصادر الاقتصاد الوطني ، والحد من الاعتماد على النفط، لكونها صناعة غير تقليدية وتستقطب الإيرادات من السياح الوافدين وتحافظ على موارد الدولة .

- تقوم السياحة بتقديم فرص واعدة للأعمال التجارية والخدمية للذين لهم أرس مال منخفض لاعتمادها على شركات صغيرة ومتوسطة الحجم .

- تطور السياحة مختلف البنى الأساسية لمناطق الدولة الجزائرية ، وخاصة المناطق الريفية، وبالتالي تساعد في فك العزلة عن هذه المناطق وتوقيف النزوح الريفي نحو المدن .

- تحافظ السياحة على التراث الثقافي و الطبيعي الجزائري .

- السياحة الداخلية تقلل من تسرب النقد الوطني للخارج ، إذ انفق السواح الجزائريين في تونس سنة
2009، أكثر من 500 مليون أورو، كما تساهم السياحة الداخلية أيضا في زيادة وعي المواطنين وتعريفهم ببلدهم بشكل أفضل وتحقيق الانتماء الوطني .

- تساهم السياحة في تحسين صورة الجزائر في الخارج من خلال السواح الذين ينقلون هذه الصورة إلى معارفهم .

لذلك يجب صياغة إستراتيجية للتنمية السياحية مخططة ومنظمة ، متوافقة مع خطط التنمية الوطنية ومبنية على مبادئ الاستدامة والعدالة الاجتماعية في توزيع

PDF Creator Trial

الفوائد الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والبيئية ، مراعية للقيم السامية للدولة الجزائرية ، من خلال تبني رؤية واضحة ومهمة محددة ، بالتشاور والتنسيق مع القطاعات والإدارات العمومية الأخرى ، وكذا المجتمع المدني وحتى الأحزاب السياسية وأيضا الاستعانة بالخبراء والباحثين الجامعيين ، واستخلاص العبر من التجارب السياحية للدول الناجحة في صناعة السياحة ، لتحقيق صناعة سياحية قوية، يجب بناء هيكل تنظيمي مناسب قادر على أداء المهام المسطرة مسبقا، وتحسين القدرات السياحية لكل من القطاعين العام والخاص من خلال بناء قدرات وزارة السياحة والصناعات التقليدية ، وتفعيل دور الديوان الوطني للسياحة ، للقيام بالتخطيط الجيد ووضع السياسات السياحية الملائمة، وتطوير المنتج السياحي وقنوات تسويقية وأيضا المساعدة في تشكيل وتسيير عمل أصحاب المهن السياحية ، وما يلاحظ أن القطاع السياحي الجزائري يعاني من عدم استقرار في الكيان المسؤول عن السياحة وتطويرها ، وكذا عدم وضوح الصلاحيات بين المؤسسات السياحية .

المطلب الثاني : إجراءات التنمية السياحية

إن الإستراتيجية السياحية يجب أن تقوم على تطوير السوق ، ضمن مشروع تنمية سياحية وطنية ، بتحديد الأولويات لسوق العطلات الترفيهية المحلية ، وسوق ما بعد موسم الاصطياف بناءا على ما تملكه الجزائر من تراث ثقافي وطبيعي ، كما يجب أن تستهدف الخطة بشكل دقيق الدول العربية الإسلامية والأسواق الدولية ذات الاهتمام الخاص كالسياحة البيئية، الغوص...الخ، وكذا توفير العروض السياحية الجذابة لتشجيع السياحة الداخلية ، كما يجب على الإستراتيجية السياحية مراعاة العلاقة بين السياحية والبيئة ، لأنها علاقة تكاملية باعتبار البيئة في ذاتها منتج سياحي وعليه من مصلحة صناعة السياحة حماية البيئة الطبيعية والثقافية والمحافظة عليها ووضع خطة للتعامل مع الآثار السلبية للسياحة على البيئة وفق أنظمة صارمة وتوعية السياح، بأهمية المحافظة على البيئة، وإخضاع المشاريع السياحية لبرامج تقييم الآثار البيئية ، كما تؤثر السياحة أيضا على البيئة الاجتماعية للدولة الجزائرية ، نتيجة التغيرات الاجتماعية والعادات الدخيلة على المجتمع ، لذلك على الإستراتيجية السياحية مراعاة هذا الجانب وإعداد خطة لمواجهة هذه التغيرات الاجتماعية لتوعية المواطنين ، لتحقيق الأهداف السابقة الذكر يجب القيام بما يلي[1] :

[1] هدير عبد القادر، التسويق السياحي ودوره في ترقية الخدمات السياحية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص:234.

PDF Creator Trial

1- **إعادة الاعتبار للوكالة الوطنية للتنمية السياحية :** يكون ذلك من خلال تقديم الدعم المادي والبشري للوكالة ، من أجل مزاولة المهام التي أنشئت من أجلها، وخاصة فيما يتعلق بالتصنيف الإداري الذي يجب أن يعاد النظر فيه ، لأن ضعف الأجور لا يسمح بجلب الكفاءات وأصحاب الخبرة ، سيما في مجال الدارسات التقنية .

2-**إعادة النظر في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:** لأن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، هو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وبالتالي فهو لم يراعي التخطيط السياحي بجميع جوانبه ، بل اقتصر على وضع خريطة لبعض المواقع السياحية ومنحها لشركات انجاز محلية ودولية، والتي اغلبها أفلست بسبب الأزمة المالية العالمية، وعليه يجب إعادة النظر في المخطط بالتنسيق مع مكتب دراسات وحيد يشرف على انجازه ، تحت إشراف وزارة السياحة والصناعات التقليدية ، مع الأخذ بعين الاعتبار الدارسات التي أنجزت مسبقا، كما يجب إعداد مخطط لإستراتيجية تسويق المنتج السياحي الجزائري .

3- **تقنين العقار السياحي:** طبقا لأحكام المادة 20 من القانون رقم 03.03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي، تشكل الاحتياطات العقارية السياحية من الأراضي الداخلة في المخطط الوطني للتهيئة السياحية ، سواء كانت تابعة للأملاك الوطنية العمومية والخاصة أو المملوكة من طرف الخواص وتتحصل الوكالة الوطنية للتنمية السياحية على هذه الأراضي عن طريق الشراء أو الهبة ومنه فان الوكالة يجب أن تقوم بشراء الأراضي لإقامة المشاريع السياحية وهي لا تملك الأموال اللازمة لذلك وعملية الهبة قليلة جدا، لذلك على وزارة السياحة والصناعات التقليدية التدخل لتحويل الأراضي الداخلة في مناطق التوسع السياحي والمراد الاستثمار فيها ، عن طريق الإجراءات القانونية اللازمة كنزع الملكية أو حق الشفعة [1] ، بالإضافة إلى منح الوكالة اعتمادات مالية كافية لتمكينها من اقتناء الأراضي و يكون ذلك من خزينة الدولة مباشرة أو أن تلجأ الوكالة إلى البنوك والمؤسسات المالية[2]

4 -**توفير التمويل اللازم للاستثمارات السياحية :** من بين المشاكل الكبيرة التي تواجه الاستثمارات السياحية مشكل التمويل، سواء الموجه إلى المشاريع الفندقية والسياحية أو التمويل المتعلق بالدراسات الخاصة بالتهيئة السياحية وانجاز البنى التحتية لمناطق التوسع السياحي، وما يلاحظ الآن هو أن القروض البنكية الممنوحة إلى المشاريع

[1] حسب القانون المدني الجزائري، الشفعة رخصة تجيز الحلول محل المشتري في بيع عقار ضمن الأحوال والشروط المنصوص عليها في المواد التالية:

.801/800/799/778/777/776/795

[2] هدير عبد القادر، **التسويق السياحي ودوره في ترقية الخدمات السياحية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص:235.

PDF Creator Trial

السياحية قصير ومتوسطة الأجل ، فهي لا تتماشى مع طبيعة المشاريع السياحية التي تتميز بطول فترة الانجاز، وبالتالي يجب إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع الفندقية والسياحية، تقوم بمنح قروض استثمارية طويلة الأجل تصل إلى 25 سنة كما هو الحال في الدول الأخرى، بالإضافة إلى ضرورة تخفيض سعر الفائدة على هذه القروض الموجهة لقطاع السياحة يتم دعم الفارق بين سعر الفائدة الرسمي والمخفض من صندوق دعم الاستثمار السياحي، الذي أنشأ بموجب أحكام المادة رقم 32 من القانون رقم03.03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بمناطق ومواقع التوسع السياحي، وهذا ما انتهجته العديد من الدول التي تسعى إلى تطوير القطاع السياحي، فمثلا في المملكة المغربية تتحمل الدولة 50 بالمائة من كلفة العقار السياحي، بما فيها أعباء انجاز البنية التحتية، وفي تونس تتنازل الدولة عن العقار السياحي لمدة 30سنة بأسعار رمزية ولا تبدأ في تطبيق أسعار السوق في مناطق معينة إلا بعد التوصل إلى انجاز سعة استقبال تفوق 200000 سرير، أما في باقي المناطق المراد تطويرها في إطار التوازن الجهوي تبقى الأسعار الرمزية مطبقة[3]، كما قامت الدولتين السابقتين(المغرب وتونس)، وغيرهم من الدول التي شرعت في إنشاء صناعة سياحية، إلى إصدار قانون خاص بالاستثمار السياحي، والمشكل اليوم في الجزائر هو ليس في غياب القوانين التي تشجع صناعة السياحة وإنما في عدم تطبق هذه القوانين و ارتفاع أسعار العقار السياحي، هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار القطاع السياحي، كما قامت المملكة المغربية لتشجيع الاستثمار السياحي بإشراك قطاع التأمين في تمويل السياحة ، وتوجيه الادخار الوطني والدولي نحو تمويل قطاع السياحة عن طريق الأسواق المالية .

5- تحسين الخدمات السياحية :إن الركيزة الأساسية لبناء خدمات سياحية قوية، هي التكوين الجيد وعليه يجب الاهتمام بالمنظومة التكوينية في الجزائر، التي لا تزال ضعيفة جدا، إذ لا يتجاوز عدد المقاعد البيداغوجية 480 مقعد بيداغوجي ، وبالتالي يجب العمل على عصرنه الوسائل والتجهيزات البيداغوجية والعلمية وتطوير البرامج التكوينية لتتماشى مع المتغيرات العالمية واحتياجات السوق العالمية ، بالإضافة إلى انجاز مؤسسات تكوين جديدة وتحديث الموجودة منها ، بالتنسيق مع وزارة السياحة والصناعات التقليدية،التعليم العالي والتكوين المهني، وحتى الهيئات الدولية المكلفة بالسياحة ، إن تكوين الأفراد في المجال السياحي وحده ، غير كاف للنهوض بصناعة السياحة ما لم يصاحبه تقييس المهن والحرف السياحية والفندقية ، من خلال وضع معايير لبناء الهياكل السياحية من فنادق وقرى سياحية وغيرها ، ووضع مقاييس لممارسة واستغلال الأنشطة السياحية والفندقية ومتابعة تطبيقيا ، وفي هذا الصدد قد شرعت وزارة

[3] المجلس الوطني للسياحة، **اقتراح تدابير دعم تنمية الاستثمار السياحي في الجزائري**، فيفري 2003، ص:08.

PDF Creator Trial

السياحة والصناعات التقليدية ابتداء من 2009، في إعادة تصنيف الفنادق وهي خطوة جيدة لكنها تحتاج إلى المزيد من المتابعة والتفعيل ، كما يجب على أصحاب الفنادق القديمة إعادة تجديدها ، ولذلك ينبغي تقديم يد العون لهم من قبل الدول في شكل قروض أو تخفيضات ضريبية، وأيضا على الوزارة الوصية وضع نظام مراقبة نوعية للخدمات السياحية ، لأن النظام الحالي غير فعال واستقلالية المؤسسات تضعف من فعالية المراقبة المخولة حاليا لوزارة السياحة ، ما دام أن عمليات المراقبة التي تقوم بها الإدارة المركزية أو المحلية المكلفة بالسياحة ، لا يمكن أن يتبعها أي جزاء مباشرة لأن المؤسسات والوحدات السياحية تابعة إداريا إلى شركات مساهمة الدولة للتسيير السياحي (GESTOUR) والتي تتبع بدورها إلى الوزارة المكلفة بمساهمة الدولة[4] ، أما فيما يخص الترقية السياحية ، فيجب إعادة النظر في طريقة عمل الديوان الوطني للسياحة باعتباره الهيئة المكلفة بالترقية السياحية ، لأنه يعاني من مشاكل كثيرة منها المادية والبشرية ، وحتى موقع الديوان الذي يتواجد بحي لا يعرفه حتى المختصين في السياحة ، نظرا لصعوبة الوصول .

المطلب الثالث : سبل تحسين واقع تسويق المنتج السياحي في الجزائر

للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري وبناءا على التجارب السياحية السابقة الذكر لكل من المغرب وتونس، يجب على الدولة الجزائرية إعادة النظر في الإستراتيجية الحالية بما يحقق الأهداف التالية:

-توسيع صناعة السياحة في الجزائر بناءا على مسارات النمو المتوقع لباقي القطاعات.

-إيجاد إطار مؤسسي وبيئة تنظيمية تدفع تطور نمو صناعة السياحة وتضمن جودة الخدمات المقدمة .

-المساعدة في تحفيز الاستثمار الخاص والمناسب ، لتوفير المنشآت السياحية المطلوبة لتتماشى مع حجم السواح المتوقع.

-تحديد الأراضي الخاصة بالتطوير السياحي، ووضع خطط لها بشكل مناسب وتسهيل الاستثمار للقطاع الخاص .

-أن تكون التنمية السياحية بشكل مستدام بيئيا، اجتماعيا واقتصاديا، من خلال التخطيط الإضافي على المستوى المحلي أو كل منطقة .

-المساعدة في تنويع مصادر الدخل الوطني ، من خلال تقوية السياحة كقطاع اقتصادي فعال .

لتحقيق الأهداف السابقة الذكر، والتي يمكن أن تجعل من السياحة الجزائرية في طليعة الدول المتوسطية والعربية، يجب وضع إستراتيجية سياحية مبنية على العناصر الآتية:

[4] هدير عبد القادر، **التسويق السياحي ودوره في ترقية الخدمات السياحية حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص:236.

PDF Creator Trial

1-العمل على تطوير المؤسسات السياحية: يكون ذلك من خلال دعم قدرات المؤسسات المسؤولة عن السياحة في الجزائر و توضيح الأدوار المنقوطة بكل هيئة سياحية، ووضع هيئة خاصة مكلفة بتطبيق ومتابعة الإستراتيجية السياحية المطبقة وكذا مساعدة القطاع الخاص في تكوين الجمعيات المهنية للقطاعات الرئيسية لصناعة السياحة .

2-التخطيط السياحي الفعال والعمل على تنميته : يجب أن تركز خطة العمل في مجال تخطيط وتطوير السياحية ، على خطط سياحية على مستوى المناطق ، وبناء وتقوية المؤسسات السياحية على مستوى المناطق أو الأقطاب على المستوى المحلي ووضع لافتات سياحية للتعريف بالمشاريع أو المناطق السياحية وتاريخها وغيرها من المعلومات الضرورية عن المنطقة السياحية، بالإضافة إلى توفير المرافق السياحية وأماكن الاستراحة على جانب الطرق ، خاصة الطريق السيار شرق غرب ، وكذا توفير وتقديم الشروحات عن مناطق التراث الثقافي والطبيعي وتحسين منشآت الخدمات للسواح في هذه المناطق وإرشادهم .

3-إقامة نظام للتسويق والترويج للوجهات: في هذا المجال نقترح تفعيل دور الديوان الوطني للسياحة وإعطائه صلاحيات وإمكانيات أوسع للقيام بعملية التسويق والترويج للمنتج السياحي الجزائري ، من خلال العمل على تطوير المنتج وعرضه ، وكذا تحسين قنوات توزيع السفر والسياحة الداخلية ، وتكثيف البرامج الترويجية السياحية كالإعلان في وسائل الإعلام المختلفة وصياغة وتفعيل العلاقات العامة ، وزيادة المواقع الالكترونية والتسويق عبر الانترنت ، بالإضافة إلى العمل على إيجاد التسهيلات السياحية من خلال وضع مراكز للمعلومات السياحية والعروض التجارية ، كما يجب أن لا ينحصر دور الديوان الوطني للسياحة مثل ما هو عليه اليوم، فقط في المشاركة في التظاهرات السياحية الدولية .

4-تطويروتنمية الموارد البشرية السياحية : يجب على الإستراتيجية السياحية أن تضع ضمن أولوياتها وأهدافها ، عملية توظيف المواطنين في المجال السياحي ، وذلك لمواجهة الصورة السلبية الاجتماعية والثقافية عن التوظيف في المجال السياحي، عبر الحملات المكثفة لبث الوعي السياحي ، ولا يكون ذلك إلا عن طريق تحسين أجواء العمل في صناعة السياحة وتوفير الحوافز المشجعة للموظفين وأرباب العملبالإضافة إلى إنشاء نظام اعتماد مبني على معايير محددة للمهارات الوظيفية والتنسيق بين وزارة العمل ومؤسسات التكوين(الجامعة ، التكوين المهني ، المدارس الخاصة...الخ) وباقي الشركاء الرئيسيين ، بالإضافة إلى دعم المزيد من المؤسسات السياحية وبرامج التدريب والتعليم السياحي ، لتوفير كوادر متخصصة في صناعة السياحة .

5-بعث سياحة التراث الثقافي : كما ذكرنا سابقا فإن الجزائر غنية بتراثها الثقافي لذلك على مشروع الإستراتيجية السياحية أن يعطي اهتمام خاص للتراث الثقافي ، كونه يوفر

PDF Creator Trial

عناصر جذب ومنتجات سياحية جديدة ، ويجب أن يضع خطة لتنمية سياحة التراث الثقافي وفق مجموعة من البرامج المحددة التي تهتم بالتراث العمراني ، الآثار، المتاحف الحرف اليدوية والصناعات التقليدية التي لا يجب فصلها عن السياحة وإستراتيجية تطويرها يجب أن تتماشى مع خطة تطوير السياحة ككل، وكذا تطوير التراث المادي وغير المادي. 6- **خلق الثقافة السياحية لدى المجتمع:** يجب على الإستراتيجية السياحية الأخذ بعين الاعتبار معالجة نظرة بعض أفراد المجتمع تجاه السياحة والتنمية السياحية والعمل على إحداث تغير داخل المجتمع، لتوضيح طبيعة السياحة وتشجيع السواح الداخليين وما يترتب عن السياحة من آثار ايجابية سواء اقتصاديةثقافية واجتماعية، وعليه نقترح تصميم خطة عمل متعلقة بالسياحة والمجتمع الجزائري، تتضمن برامج للتوعية السياحية وصياغة وتقديم قواعد السلوك للسياح، وكذا إدخال السياحة ضمن المناهج المدرسية لتوعية النشء بأهمية السياحة وقواعدها والعمل على مراقبة الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة وتقويمها وأيضا تنمية وتشجيع السياحة في الأوساط الريفية مثل ما هو موجود بالمملكة المغربية والتي تسمى بالسياحة القروية، فهي تساعد على إدماج وفك العزلة عن المناطق الريفية النائية وتوفير مصادر دخل لسكان هذه المناطق .

7- **تسهيل الاستثماروالترويج له:**للقيام بعملية الترويج للاستثمار السياحي، يجب تأسيس مراكز تقوم بذلك وتقدم المشورة والمساعدة للمهنيين بالمجال السياحي وتحديد طرق مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية السياحية ، كبيع وتأجير الأراضي السياحية ، بالإضافة إلى تأسيس مؤسسات للتنمية السياحية تابعة للوزارة الوصية ، وكذا مؤسسات سياحية بالبلديات لتقوم بالتخطيط التفصيلي والإشراف على المشاريع السياحية المبرمجة ، ولتسيير تمويل مشاريع التنمية السياحة ، نقترح تأسيس صندوق للتنمية السياحية،مهمته تقديم يد العون للمستثمرين السياحيين وتوفير وإدارة حوافز الاستثمار السياحي .

8- فيما يخص الجودة والتراخيص: من أجل ضمان جودة المنتج السياحي الجزائري يجب وضع إطار تنظيمي محكم للقطاع السياحي، وتأسيس وتقوية القدرات المؤسسية والفنية للجهات المسؤولة عن القطاع في كل منطقة أو ولاية ، لضمان تنفيذ الوظائف المتعلقة بالتنظيم وضمان الجودة وكذلك تحديث وتوجيه الترخيص السياحية للمنشآت القائمة أو التي سيتم انجازها وإدخال نظام التصنيف بشكل فعال للقطاعات السياحية، ومعايير حماية المستهلك السياحي لضمان ولائه للمنتجات السياحية الجزائرية .

9-الاهتمام بالدراسات وتوفير المعلومات: إننا اليوم نعيش في عصر المعلوماتية، والذي يملك المعلومة هو الذي يسيطر ويسود، وعليه لنجاح الإستراتيجية السياحية نقترح إنشاء مركز للمعلومات والأبحاث السياحية، يكون تحت وصاية وزارة السياحة

PDF Creator Trial

والصناعات التقليدية، ويتمثل دور هذا المركز في توفير المعلومات اللازمة عن حجم وأنواع السياحة الداخلية والخارجية الوافدة من والى الجزائر، وجمع الإحصائيات المتعلقة بالإيواء وعدد الليالي السياحية، وأيضا القيام بتكوين قاعدة بيانات للوجهات السياحية للزبائن الداخليين والخارجيين، وكذا القيام بنشر المعلومات السياحية عن طريق إعداد تقارير دورية حول السياحة في الجزائر، وإصدار و توفير الكتب المتخصصة في مجال صناعة السياحة، بالإضافة إلى تشجيع الدراسات ذات الصلة بالقطاع السياحي .

خلاصة :

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، ميثاقا مشتركا لجميع الفاعلين وإطارا مرجعيا للعمل ، يحدد التوجيهات الكبرى للصناعة العامة للسياحة ، حيث أبرز هذا المخطط إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة، وجعل السياحة ضرورة وليس خيارا، لأنها ستشكل موردا مهما وقطاع معول عليه في تعويض قطاع المحروقات ، ويقوم المفهوم الجديد للسياحة في الجزائر على خمس ديناميكيات تهدف إلى تثمين وجهة الجزائر بغية مضاعفة جاذبيتها وقدرتها التنافسية و تحسين تموقعها وإنشاء أقطاب الامتياز السياحية وتنظيمها حول قرى سياحية وهي الوجهات الناشئة للوجهة الجديدة للجزائر.

PDF Creator Trial

المبحث الأول : القطاع السياحي لولاية مستغانم دراسة حالة (الجانب التطبيقي)

المطلب الأول : نظرة عن القطاع السياحي لولاية مستغانم

تحولت ولاية مستغانم خلال السنة الجارية إلى قطب سياحي وترفيهي بامتياز بفضل المنشآت الفندقية ذات الجودة العالية التي دخلت الخدمة مؤخرا والترويج للولاية كوجهة سياحية مفضلة عبر مختلف الوسائط الالكترونية والدعائم الاتصالية.
وشهدت مستغانم خلال هذه السنة توافدا قياسيا للمصطافين على الشواطئ وارتفاعا في الإقبال على الفنادق و الإقامات السياحية و فضاءات ومراكز التسلية والترفيه صاحبته حركية اقتصادية وتجارية كبيرة جعلت الولاية قبلة للسياحة الداخلية ، وفقا لما أكدته في تصريح ل"وأج" مديرة السياحة والصناعة التقليدية حياة معمري .

توافد أزيد من 620 ألف مصطاف على الفنادق و الإقامات السياحية خلال موسم الاصطياف

عرفت ولاية مستغانم خلال موسم الاصطياف (من يونيو إلى سبتمبر2018) توافد 623 ألف مصطاف على مختلف الفنادق و الإقامات السياحية .

وأوضحت المتحدثة أن "المؤسسات الفندقية التي دعمت خلال هذا الموسم بثمانية مرافق جديدة استقبلت بين الفاتح يونيو و30 سبتمبر الماضيين 623 ألف مصطاف من بينهم 5650 مصطاف أجنبي مقابل 82 ألف مصطاف من بينهم 715 أجنبي خلال نفس الفترة من العام الماضي".

يدور محتوى هذا المبحث من خلال مطالبه الثلاثة حول منطقة الاستغلال السياحي بمستغانم ، حيث سنستعرض من خلاله المادة الخام السياحية التي تتميز بها المنطقة بالإضافة إلى معرفة العرض السياحي الذي تتوفر عليه الولاية ، حيث ستتم هذه الدراسة بناءا على ما تقدم في الجانب النظري وذلك بتسليط الضوء على إحدى ثمار المخطط التوجيهي للمركب السياحي محل دراستنا .

المطلب الأول: نظرة عن قطاع السياحة مستغانم

تعتبر ولاية مستغانم من أهم المدن الساحلية بالجهة الغربية للجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام إذ أنها تطل على البحر الأبيض المتوسط مباشرة وذلك على ساحل يمتد على طول 002 كلم، والمؤهلات السياحية التي تزخر بها من شواطئ برمال

PDF Creator Trial

ذهبيـــة، ومنـــاظر خلابـــة ، التـي جعلتهـــا محـــل أنظـــار واهتمـــام الســـيّاح لاســـيما خـــلال فصـــل الصيف الذي تشهد فيه توافدا كبيرا للسياح من مختلف ربوع الوطن .

أولا: الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الولاية:

1 -**الشواطئ** :

- الشـــواطئ المســـموحة للســـباحة : تتمتـــع الولايـــة علـــى قـــدر معتبـــر مـــن الشـــواطئ المسموحة للسباحة والتي تبلغ 22 تتمركز أهمها في بلدية عشعاشة وسيدي لخضر .
- الشواطئ الممنوعة للسباحة : عددها 12 شواطئ تتميز بمناظر جد خلابة .

2 -**الغابات**:

تغطي ولاية مستغانم مساحة قدرها 0002 كلم0 ، أكثر من 02% منها غابات منها :

- غابة سدواة- غابة زريفة - غابة استيديا .
- غابة بن عبد المالك رمضان .
- غابة شواشي .
- غابة أولاد سيدي العربي .

3 - **الإمكانات الحموية** :

الحمـــام المعـــدني لعـــين النويصـــي: يقـــع ببلديـــة عـــين النويصـــي، تصـــل درجـــة حـــرارة مياهـــه إلى 00 درجة مؤوية وتستعمل لمعالجة الأمراض الجلدية والروماتيزم .

المنبـع الحمـوي مكبرتـة : يقـع ببلديـة سـيرات ، غيـر مسـتغل تصـل درجـة حـرارة مياهـه إلـى 02 درجة مؤوية، مياهه نافعة للأمراض الجلدية .

المنبـع الحمـوي سـيدي بشـاعة : يقـع ببلديـة سـيدي علـي، مغمـور حاليـا بميـاه سـد بـن يفـرن، تصـل درجـة حـرارة مياهـه إلـى 00 درجـة مؤويـة مياهـه نافعـة للأمـراض الجلـد والمعدة .

المناطق الرطبة:

المنطقـة الرطبـة المقطـع : تقـع بالجهـة الغربيـة للولايـة وتعـد ملاجـئ هامـا لاسـتقبال الطيور المهاجرة.

منـاطق التوسـع السـياحي : يضـم سـاحل الولايـة سـتة عشـر (16) منطقـة توسـع سـياحي ، تبلغ المساحة الإجمالية لهذه المناطق 0,2222 هكتار .

(1).مديرية السياحة لولاية مستغانم أفريل 2018

PDF Creator Trial

2	موستا تور	شارع خطاب عبد القادررقم 02 بلدية مستغانم	Mosta_tours27@yaho o.fr f/mosta tour	3	0	2012/01/12
3	موريس تاقا تور	شارع جلطي عربي رقم 16 بلدية مستغانم	Murustaga.tours@gm ail.com f/murustaga.tours	5	0	2012/05/09
4	نجمة مستغانم أسفار	المنطقة الحضرية الثالثة رقم 20 صلامندر بلدية مستغانم	www.nedjma.voyage. com nedjmasiyaha@gmail. com nedjmasiyaha	4	0	2012/02/15
5	توراف أجنسي	شارع بن دولة العربي رقم 32 بلدية مستغانم	Tourafagency.com tourafagency@yahoo. fr touraf agency benmansour	3	0	1990/06/25
6	قسوس تور	شارع بن عياد حي حمو بوتليليس حصة رقم 26 بلدية مستغانم	Kasous.tour@yahoo.f r	01	2	2012/05/15
7	مقرارتور وكالة السياحة والأسفار	الإقامة ريان طريق وهران بلدية مستغانم				2014/03/09

الجدول رقم وكالات السياحة والأسفار أفريل 2018

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

PDF Creator Trial

إن تنشيط الحركة السياحية يحتاج إلي ترسيم إستراتيجية فعالة لتسويق السياحة قائمة على معطيات واضحة وتطبيقها بكفاءة بهدف بلوغ المستوى الاقتصادي بالإمكانيات السياحية في الجزائر حيث أن لها دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتجلى ذلك من خلال آثارها الإيجابية المتمثلة في توفير فرص العمل وتحقيق إيرادات وتدفق لرؤوس الأموال الأجنبية ويمكن القول على أنها تساهم بصفة غير مباشرة في تحريك ومساعدة القطاعات الأخرى.

حيث أنها لا تحتاج بشكل كبير للعلوم والتقنيات الدقيقة على غرار القطاعات الأخرى والجزائر معنية في هذا المجال إذ يجب عليها إعطاء أهمية وبذل مجهودات أكثر لهذا القطاع لأنها تملك إمكانيات وتزخر بأماكن جيدة لا يستهان بها للنهوض بها والخروج من منطقة التخبط والمشاكل التي تواجهها .

ومن خلال ماتعرضنا له في الفصل الثاني حاولنا تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري، وآفاقه المستقبلية نلاحظ انه من الرغم من امتلاكها لمؤهلات سياحية وطبيعية هائلة، وتراب ثقافي وحضاري عريق إلا أن نشاط التسويق السياحي مازال بعيد كل البعد عن تحقيق الأهداف المرجوة، فالجزائر تحتل مراكز جد متأخرة في القطاع وذلك راجع إلى غياب التنافسية. والضعف الكمي والنوعي للتسويق السياحي إضافة إلى الخطط التي تبنتها الدولة والتي أبانت عن الفشل الذر يع في الرقي بالقطاع السياحي.

كما يستخدم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق2025 لوضع حد من المشاكل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع حدود مناسبة لها إلى أنه يستعمل لتطوير المناطق السياحية المهجورة وخلق مناطق سياحية وأسواق جديدة، وتوفير يد عاملة لذلك فإن ترقية صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية وجعلها وجهة للسياح تستوجب عملا جادا وتخطيطا استراتجيا فعالا يعمل على رفع مكانة الجزائر السياحية وكذا بناء قطاع بديل لقطاع المحروقات يقوم على أساس موارد دائمة وتوفير الاستثمار في مجال السياحة مما يجعلها قادرة على تسويق المنتج السياحي وحل مشاكلها .

PDF Creator Trial

- نتائج إخبار فرضيات البحث:

إنطاقا من الفرضية الرئيسية التالية :

-تعتبر الجزائر من أوائل وجهات العالمية التي تسخر برصيد سياحي طبيعي وتاريخي وثقافي هائل ، إن عدم وضوح صورة الجزائر التي كانت تعاني من تصورات سلبية، والتي كانت نتاجا عن الأزمة التي عرفتها الجزائر، والتي لازالت تلقي بظلالها على القطاع ، ونظرا لتقصير الهيئات والسلطات المسؤولة عن القطاع السياحي في الجزائر معتقدة أن تنمية وترقية النشاط السياحي يكون ببناء فنادق، ووجود عدد كبير من
الفنادق لا يعني بالضرورة قيام صناعة السياحة في البلاد ، إن الواقع الذي تعيشه السياحة في الجزائر متدهور نتيجة غياب الاهتمام بالترويج السياحي ، غياب الثقافة السياحية لدى المواطنين الجزائريين،
وللنهوض بقطاع السياحة وجب على السلطات ضرورة الترويج للجزائر في المحافل الدولية العالمية،وتشجيع القطاعات التي تعكس الأصالة والثقافة كالصناعات التقليدية، وتدريب وتكوين مختلف الفاعلين في القطاع السياحي، قصد تأدية مهام على أكمل وجه وقيام بنشر الثقافة سياحية بالمجتمع الجزائري ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية .

-يلعب قطاع السياحة دور مهم في عملية التنمية وإهماله وعدم الاهتمام به يؤدي إلى ضعف في التنمية إذ أنه من خلال ما تطرقنا له تبين لنا أهمية هذا القطاع في تطوير ودعم اقتصاديات الدول وكذا مساهمته في تحسين الاقتصاد من خلال خلق مناصب شغل وجلب العملة الصعبة للدول التي تهتم به وتقوم على تطويره وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

-التسويق السياحي هو تجسيد لعناصر متكاملة هدفها رفع من مستوى السياحة وإشباع حاجات ومتطلبات السائح ، لقد اتفق المسوقون على أن التطبيقات اللازمة والظروف الخاصة بالسياسات التسويقية السياحية لسنوات الخمسينيات لا تصلح للوقت الحاضر الذي عرف تغيرات متسارعة في جميع الميادين السياحية كما أن الضغوطات النفسية والمشاكل اليومية جعلت من الفرد يفكر في المغادرة المؤقتة وتغيير المكان الذي يمتاز بجملة من عوامل الجذب السياحي تحقق له السعادة وتحقيق رغباته لمدة تحددها ظروف الإقامة الجديدة كالسعر وطبيعة الخدمات المقدمة وظروف أخرى يعدها الفرد شروط ضرورية لإقامته ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

- يفترض أن يكون للجزائر مخططا عمليا عقلانيا شاملا و واضحا لترقية قطاعها السياحي، السياحة لم تكن من أوليات الدولة فيما مضي وحتى حاضرا وذلك لعدم وجود إستراتيجية واضحة لتطوير القطاع السياحي وذلك لتبني الجزائر سياسة

PDF Creator Trial

الصناعات المصنعة والتي تتطلب أموال كبيرة لجلب التجهيزات والمعدات وكان ينظر إلى القطاع السياحي على أنه قطاع ثانوي وكانت مهتمة بالسياحة الخارجية بدلا من الداخلية من أجل جلب العملة الصعبة وصاحبه غياب الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري راجعا ذلك إلى الظروف الصعبة ، وأساليب التوعية من جهة أخرى . وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

2-نتائج الدارسة:

من بين أهم النتائج التي توصلنا من خلال دراستنا بشقيها النظري والتطبيقي ما يلي:

- السياحة هي المجال المتجسد الأكثر حيوية الذي يمكن أن يصبح المصدر الأول لتحقيق التنمية ، لكن للأسف رغم الإمكانيات والموارد السياحية المتوفرة إلا أنها ما زالت بحاجة لبذل المزيد من الجهد على صعيد تنميتها و إزالة القيود التي تحول دون تطورها .
- غياب الثقافة السياحية لدى المواطنين الجزائريين وذلك راجع للظروف الصعبة وغياب أساليب ترويجية من جهة أخرى.
- افتقار الجزائر إلى سياسة تسويقية ناجحة وغياب وقلة الأيدي الماهرة والمدربة .
- إن التسويق يعد جوهرة السياحة حيث يعمل على تحويل المشروعات والأعمال لتصبح أكثر قدرة على اكتشاف وتلبية احتياجات الفرد من خلال تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات السياحية .
- سوء تسيير المؤسسات السياحية و الفندقية .
- افتقار الجزائر إلى سياسة تسويقية، وغياب الأيدي العاملة وغياب السياسة التكوين المكونين في المجال السياحي .
- لجوء الجزائر إلى خوصصة الهياكل السياحية وذلك لتشجيع الاستثمارات المحلية منها والأجنبية.
- نقص في تسخير وسائل الإعلام للتعريف بالكنوز السياحية المتنوعة التي تزخر بها بلادنا وغياب البنوك المتخصصة في التمويل السياحي والتنسيق مع القطاعات الأخرى .
- عدم إعطاء تحفيز ات كبيرة من الجانب الجبائي إلى قطاع السياحة .

PDF Creator Trial

3- التوصيات المقترحة:

إجمالا مما سبق نتقدم بالتوصيات التالية:

1- يجب إعطاء القطاع السياحي أهمية لاتقل عن باقي القطاعات الأخرى .

2- تخصيص إمكانيات مادية وبشرية و مالية متخصصة لنهوض وتطوير القطاع السياحي .

3- وضع خريطة للاستثمارات السياحية وفك العزلة عن المناطق النائية .

4- الالتزام بتطبيق الخطط والإستراتيجيات المقدمة للمؤسسات الوصية .

5- التوسع في العرض السياحي باستقطاب التدفقات الجديدة للسياح .

6- وضع بنك متخصص في تمويل الاستثمار السياحي .

4- آفاق البحث:

يعتبر التسويق السياحي من المواضيع الحديثة نظرا لأهمية السياحة من جهة وأهمية التسويق في تحقيق هذا القطاع الهام للأهداف المرجوة منه ، كما يفتقر التسويق السياحي في الجزائر إلى الأبحاث والدراسات في هذا المجال وفيما يلي مجموعة من المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون آفاق بحث مستقبلية .

1- إجراء دراسات موسعة في التسويق السياحي على مكوناته كل منها على حدى .

2- إجراء دراسات على المناطق المهملة من الوطن الجزائري والتي يمكن أن تكون وجهة سياحية .

3- مساهمة البرامج التنموية في الترقية السياحة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) .

PDF Creator Trial

المبحث الثاني : الدور الذي تلعبه الجباية في تحفيز القطاع السياحي

المطلب الأول : المزايا الجبائية الممنوحة للقطاع السياحي

أولا النظام الجبائي المطبق على القطاع السياحي

يمُثل قطاع السياحة والصناعات التقليدية بالنسبة للاقتصاد الحالي محركا جديدا للتنميةُ المستدامة ودعم النمو باعتبارهما مصدراً هاما لخلق الثروة ومناصب الشغل والقيمُة المضافة .

من اجل تشجيع و تطوير قطاع السياحة الذي يعتبر مصدرا للعملة الصعبة ، نصت مختلف القوانين المالية على العديد من الإعفاءات في هذا المجال ، وهي كمايلي :

في مجال الضريبة على أرباح الشركات

- إعفاء وكالات السياحة و الأسفار و كذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة لمدة ثلاث 03 سنوات إبتداءا من تاريخ بداية ممارسة النشاط . (1)
- إعفاء لمدة عشر 10 سنوات لفائدة المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين او أجانب باستثناء الوكالات السياحية و الأسفار و كذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي (2).
- إعفاء دائم بالنسبة لعمليات البيع و تأدية الخدمات الموجهة للتصدير المدرة للعملة الصعبة (3)

الاستفادة من تطبيق نظام الاهتلاك المالي التنازلي بالنسبة للمباني و المحلات التي تستعملها مؤسسات القطاع السياحي في ممارسة نشاطها السياحي (4)

في مجال الرسم على النشاط المهني

لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة للرسم على المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات و الإطعام المصنف والأسفار(5)

(1) المادة 138- 4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
(2) المادة 138-3 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
(3) المادة 138- 5من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
(4) المادة 174-1 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
(5) المادة 220-7 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

PDF Creator Trial

في مجال الرسم على القيمة المضافة

تطبيق و بصورة انتقالية إلى غاية 31 ديسمبر 2019 ، المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة لفائدة الخدمات المتعلقة بالنشاطات السياحية و الفندقية والحمامات و الإطعام المصنف و الأسفار و تأجير مركبات النقل السياحي المادة 42 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

في مجال رسم نقل الملكية

تعفى من رسم نقل الملكية بالمقابل ، المنصوص عليه بموجب المادة 252 من قانون التسجيل ، المؤسسات السياحية الوطنية الخاصة المنشاة في إطار القوانين و التنظيمات السارية المفعول في المجال السياحي. (1)

الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار القانون 16.09 المؤرخ في 03 آوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار

مددت المزايا الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات لتلك المتعلقة بالنشاطات السياحية .

رسالة المديرية العامة للضرائب بعنوان (تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر) (2)

إعفاء دائم من الضريبة الجزافية الوحيدة بالنسبة للحرفيين التقليديين و كذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا الذين اكتتبوا دفتر الشروط الذي حددت مواصفاته بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-428 المؤرخ في 13 محرم 1431 الموافق ل 30 ديسمبر 2009 .

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لفائدة الحرفيين التقليديين و الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا . (3)
- تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة على منتجات نشاطات الحرف التقليدية المحدد قائمتها عن طريق التنظيم .(4)
- الاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة للشباب ذوي المشاريع الذين يمارسون نشاط حرفي في إطار الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب او الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر او الصندوق الوطني للتامين على البطالة .

(1) المادة 272 مكرر 2 من قانون التسجيل
(2) الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب (الوثائق الجبائية –رسائل المديرية العامة للضرائب)
(3) المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
(4) المادة 23-6 من قانون الرسوم على رقم الأعمال

PDF Creator Trial

النظام الجبائي المطبق على القطاع السياحي

تخضع النشاطات السياحية في إطار النظام الجبائي الجزائري للضريبة مثل النشاطات الأخرى ، غير انه نظرا لمميزات هذه النشاطات وكذا أهميتها في التنمية باعتبارها مسجلة ضمن البرامج التي تعتبرها الحكومة ذات أولوية ، تم منحها الاستفادة من جباية مخففة وكذا من عدة امتيازات جبائية .

الجباية المطبقة على النشاطات السياحية

تحدد النشطات السياحية خصوصا في إطار القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة .

يتمثل النظام الجبائي المطبق على النشاطات السياحية ، وهذا مع مراعاة الإعفاءات والتخفيضات المنصوص عليها في التشريع الجبائي فيمايلي :

1-1فيمل يخص الضرائب المباشرة

تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19 % مع العلم أن النشاطات الأخرى تخضع لنسبة 25 %

2-1 فيما يخص الرسم على النشاط المهني

تخضع النشاطات السياحية للرسم على النشاط المهني بنسبة 2 %

3-1 فيما يخص الرسم على القيمة المضافة

باستثناء النشاطات السياحية المنصوص عليها في القانون الجبائي و التي تخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 7 % ، تخضع النشاطات الأخرى و كذا المؤسسات الفندقية لنسبة 17 %

4-1 فيما يخص حقوق التسجيل

1-4-1 عقود تكوين الشركات السياحية تنص المادة 248 من قانون التسجيل على خضوع عقود تكوين الشركات و منها السياحية لحق قدره 0.5 % يطبق على المبلغ الإجمالي للأملاك المنقولة و العقارية دون أن يقل هذا الحق عن 1000دج .

غير انه في حالة شركات ذات أسهم ، يجب أن لا يقل هذا الحق عن 10000 دج ولا يتعدى 300 000 دج

PDF Creator Trial

2-4-1 تخضع العقود المتضمنة زيادة رأسمال لرسم بمعدل 0.5 % ، عندما تكون الأرباح او المؤونات المدمجة في رأسمال الشركات لم تخضع من قبل للضريبة من قبل للضريبة على أرباح الشركات .

3-4-1 يجب أن نفرق بين :

التخفيض الناتج عن الخسارة و الذي يخضع للرسم الثابت المطبق على العقود غير الاسمية ، بشرط أن لا يتم أي تعويض مترابط لفائدة الشركة .

التخفيض الناتج عن توزيع القيم الاجتماعية الذي يسمح بالحصول على حق القسمة المقدر ب 1.5 % الذي يطبق على القيم الممنوحة لكل شركة .

5-1 قصد السماح للبلديات بتلبية الأعباء الضرورية التي تسمح لهل بالقيام بنشاطاتها ونصت أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2008 على توسيع مجال تطبيق تعريفة الإقامة على مجموع بلديات الوطن و إعادة رفع الرسوم المطبقة .

تؤسس تعريفة هذا الرسم على الشخص و على اليوم الواحد من الإقامة و التي لا يمكن أن تقل عن خمسين 50 دينار على الشخص و على اليوم الواحد و لا تفوق ستين 60 دينارا ولا تتجاوز 100 % دينار على العائلة .

غير انه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات ثلاث 03 نجوم و أكثر ، تحدد تعريفة الرسم على الإقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد من الإقامة على النحو التالي :

200دج للفنادق ذات 03 نجوم .

400دج للفنادق ذات 04 نجوم .

600دج للفنادق ذات 05 نجوم .

غير أن هذا الرسم لا يطبق على مراكز العطل و الترفيه

قصد تحفيز و تسريع وتيرة وتنمية القطاع السياحي و التي تنتج عنها أثار ايجابية على الاقتصاد الوطني ، انشات الدولة عدة إجراءات و أحكام تدعيميه و كذا امتيازات جبائية لصالح الاستثمار السياحي

في هذا الصدد نصت مختلف أحكام قانون المالية على عدة إعفاءات جبائية و تتمثل في مايلي :

فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي .

إعفاء مؤقت لمدة 10 سنوات لفائدة المؤسسات السياحية المنشاة من طرف المستثمرين الوطنيين او الأجانب باستثناء الوكالات السياحية ، السفر و كذا الشركات الاقتصادية المختلطة التي تمارس نشاطها في القطاع السياحي .

إعفاء مؤقت لمدة 05 سنوات ابتداء من سنة 2001 على عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير باستثناء النقل البري ، البحري ، الجوي ، إعادة التامين و البنوك .

PDF Creator Trial

المطلب الثاني : التسهيلات المالية المقدمة لقطاع السياحة بالمنطقة

تبنى قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تسع(09) إجراءات تحفيزية اقتصادية مالية و جبائية لصالح قطاع السياحة ممثلة في :

ديناميكية "مقصد الجزائر"

قدم تحفزين لتشجيع الاستثمارات السياحية هما :

* الإعفاء من الضريبة المرتبة على الأنشطة المهنية لجدول الأعمال المنجز بالعملات الأجنبية في مجال السياحة و الفنادق ، و الحمامات المعدنية و المطاعم و منظمي الرحلات السياحية .

* تخفيض الضريبة على القيمة المضافة من (17% إلى7%) على الخدمات المتعلقة بقطاع السياحة كالفنادق ، المطاعم السياحية المصنفة، الحمامات المعدنية ،النقل السياحي و تأجير السيارات .

ديناميكية "مخطط جودة السياحة "

تمت الاستفادة في العديد من المؤسسات المالية و التي من بينها :

*الاستفادة ب 3% و 4.5% من سعر الفائدة على القروض المصرفية لتحديث المنشآت السياحية و الفندقية على التوالي في ولايات الشمال و الجنوب .

*الاستفادة من تخفيض الحقوق الجمركية لاقتناء المعدات و الأثاث المستوردة و التي تدخل في مسار التحديث و الارتقاء في إطار مخطط جودة السياحة .

*خلق صندوق للإيداع الضمان المالي المطلوب على الوكالات السياحية ، لتغطية الالتزامات التي تعهدت بها .

ديناميكية " تنمية الاستثمار السياحي "

تمت الاستفادة منها أيضا في العديد من المشاريع السياحية و المؤسسات المالية الممثلة فيما يلي :

*الاستفادة من تخفيض قدره50% و 80% من تكلفة استئجار الأراضي اللازمة لتحقيق المشاريع الاستثمارية السياحية على التوالي : ولايات الهضاب العليا و الجنوب .

*استفادة ب 3% و 4.5% من سعر الفائدة على القروض المصرفية للاستثمار في المشاريع السياحية المتواجدة بولايات الشمال و الجنوب .

*إنشاء نظم لدعم الاستثمار من خلال " صندوق لدعم الاستثمار " لترويجه و لجودة النشاطات السياحية .

*الإعفاء من رسوم التسجيل خلال تأسيس شركات تنشط في السياحة .

PDF Creator Trial

خاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا التعرف على مجموعة من الخصائص حول الاستثمار السياحي و وواقعها في الجزائر مع اختيار و لاية مستغانم نموذجا و تم الاستنتاج أن مناخ الاستثمار في هذا القطاع فيه نقاط قوة و نقاط ضعف فمجمل والمجهودات لازلت تبذل للدفع بعجلة هذا القطاع فرغم توفير الإمكانيات إلا أن المستثمر يواجه بعض الصعوبات لكن رغم ذلك الأرقام و الإحصائيات تؤكد على توقف إنعاش قطاع السياحة وترقيته على عدة عوامل من بينها مدى توافر الموارد المالية لتمويل دورة الاستغلال و دورة الاستثمار للمشاريع المرتبطة بهذا القطاع و لمدى توافر التسهيلات كالحوافز الجبائية، شبه الجبائية و الجمركية ، تخفيضات الضرائب احترام أصحاب المشاريع المدة المحددة في الانجاز تقديم تسهيلات للمستثمر و عليه :

- تكتسب المنطقة مقومات سياحية متنوعة طبيعية ، ثقافية ، تاريخية،...الخ كما تتنوع السياحية فيها فنجد السياحة العلاجية ، شاطئية ، ثقافية ..الخ
- من الأساليب التي تدفع بتنمية القطاع السياحي بمستغانم تمويل القطاع السياحي من أجل تغطية المسطرة و التسويق لها بعد انجازها.
- هناك مشاريع سياحية تم انجازها و منها ماهو قيد الانجاز خاصة مشاريع التوسع السياحي و التأخر في بعض المشاريع يعود الى تأخر مستلمي المشروع من احترام المدة المحددة له
- قطاع الصناعة التقليدية قطاع ثري بالمنطقة غني بمنتجاته و له دور كبير في دعم النشاط السياحي بالولاية
- نقاط ضعف القطاع السياحي بمستغانم نختصرها فيمايلي : موسمية النشاط السياحي لأننا نجد أكثر فترات السياحية رواجا موسم الاصطياف ، رغم وجود هياكل الاستقبال بالمنطقة لاستقبال السياح إلا انها قليلة مقارنة بوزنها السياحي
- نقص الإعلام والترويج و حملات الإعلان و الإشهار أي ضعف التسويق السياحي مقارنة بالولايات تحمل نفس الإمكانيات مثل وهران
- معظم العراقيل التي تواجه القطاع السياحي بالجزائر هي قابلة للإصلاح و يعود ذلك إلى تكاثف مجهودات مسئولي القطاع لتقديم التسهيلات للمستثمر و تنمية القطاع بالمشاريع السياحية ، إصلاح النظام المالي ، خفض أسعار العقار تشجيع أصحاب الكفاءات و خريجي الجامعات في هذا المجال لفتح مشاريع خاصة ،تشجيع الشراكة ...الخ

PDF Creator Trial

قائمة المصادر

- **الكتب :**

1- أحمد عبد السميع علام ،المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، الطبعة 1 مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية 2012 .

2- برحماني محفوظ المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية 2015.

3- حامد عبد المجيد دارز محمد عمر أبو دوح مبادئ المالية العامة الدار الجامعية الإسكندرية 2006.

4- حسين خربوش، حسين اليحي المالية العامة الشركة العربية للتسويق والتوريدات القاهرة 2013.

5- حسين عواض،عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة ط1 منشوارت الحلبي الحقوقية لبنان 2013.

6- خالد أمين عبد الله، حامد داود الطحلة ،النظم الضريبية (ضريبة الدخل، الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات) دارسة مقارنة ط1 دار وائل للنشر والتوزيع 2015.

7- خالد شحادة الخطيب ،أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط4 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2012.

8- خالد عبد العليم السيد عوض الضريبة على القيمة المضافة، الطبعة 01 إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع مصر 2007.

9- خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الضريبية، ط1، إثراء للنشر و التوزيع 2010 عمان- الأردن

10 -زينب حسين عوض الله ، مبادئ المالية العامة الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية 2003.

11 -زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة،الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت 1998.

12 سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية (مدخل تحليلي و تطبيقي)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية.

13 - عبد الغفور إبراهيم أحمد ،مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ط1 دار زهران للنشر والتوزيع الأردن 2013.

14 - عبد المجيد قدي دارسات في علم الضرائب ط1 دار الجريد للنشر و التوزيع 2011.

15 إبراهيم وفاء زاكي، دور السياحة في التنمية المكتبة الجامعية الإسكندرية مصر، 2006 ص 70.

PDF Creator Trial

16 الحسن حسن، السياحة صناعة وعلاقات عامة الدار اللبنانية للنشر بيروت ط1 1978.

17 حميد الطائي مدخل إلى السياحة والسفر دار النشر عمان 2003.

18 مثنى طه الحوري،الإرشاد السياحي دار النشر عمان 2002 ص 42

19 محمد الشيراوي واقع وأفاق مستقبل السياحة دار الكنوز الذهبية بيروت 2002 ص 42.

الأطروحات والرسائل:

1- حجار مبروكة أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة مذكرة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير تخصص علوم تجارية فرع إستراتيجية جامعة مسيلة 2005-2006

2- عفيف عبد الحميد فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2001-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة جامعة سطيف 2013 -2014.

3- عمار ميلودي أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال فترة 1992-2010 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية جامعة باتنة 2013-2014

4- مصطفى عوادي ضبط نظام التصريحات الجبائية للتقليل من الغش الضريبي في الجزائر"دراسة ميدانية مع اقتراح لضبط نظام التصريحات الجبائية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مناجمنت المؤسسة جامعة أم البواقي 2006 - 2007.

5- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير بعنوان مساهمة القطاع السياحي في التنمية المستدامة 2013-2014 جامعة وهران.

6- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير بعنوان السياحة و التنمية المستدامة 2012-2013 من إعداد هشام مغربي جامعة بسكرة.

المجلات:

PDF Creator Trial

1- وشان أحمد، بلعزوز بن علي الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية و الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنه وتطوير الإدارة الضريبية حالة الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف العدد17.

2- ناصر مراد ،الإصلاحات الضريبية في الجزائر مجلة الباحث عدد02/ 2003، جامعة البليدة.

3- موسوعة عالم التجارة و إدارة الأعمال الضرائب والاقتصاد المراسلات التجارية جميع حقوق النشر والطبع و الاقتباس محفوظة للناشر في العالم 2003 بدون كاتب مقال .

4- زرمان كريم جامعة خنشلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 07 جوان 2010

5- احمد بشارة ، مجلة مصر العربية للتنمية المستدامة 2015/10/29.

6- العايب أحسن و زرقين عبود البحوث والدراسات الإنسانية جامعة سكيكدة، العدد 14 سنة 2017 تحت عنوان أهمية السياحة المستدامة.

7- خالد كواش مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 1 جامعة الجزائر.

8- المداخلات والملتقيات:

1- عبيرات مقدم، بساس احمد بوجلال أحمد، مداخلة بعنوان أهم الإجراءات المستحدثة لتفعيل آليات المراقبة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري، جامعة البليدة، يومي 12 -13 ماي 2014.

2- كمال رزيق، أبو علام رحمون ،مداخلة بعنوان تقييم السياسة الجبائية في الجزائر،جامعة سعد دحلب البليدة.

3- ناصر مراد وقريني نور الدين، مداخله بعنوان الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة، يوم 12و13 ماي 2014.

القوانين والمراسيم التشريعية:

PDF Creator Trial

1- الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

2- قانون الرسوم على رقم الأعمال 2016-2017 .

3- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2016 -2017.

4- قانون التسجيل 2016 -2017.

5- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة 2015.

المواقع الالكترونية:

1- https://droitetentreprise.org-15 :35h.le27/04/2017 2-

https://ar.scribd.com-15:45h. le27/04/2017.

3- https://fo-dgifip.sd/.../nation-de-base-sur-org-generale-controle,13 :05h, le12/02/2017.

4- www.mfdgi.gov.dz, Le séminaire de lancement du jumelage entre la DGI et la DGFIP, le 22/02/2011.

5- https://esteri.it/mae/resource/garegmellaggi/2014/12/dgi-fiche-financais.pdf, 10 :45h , 25/01/2017.

6- https://esterie.it/mae/resource/garegmellaggi/2016/05/dz-13-enpi-en01-16dz-29.Pdf, 18 :10h, le 05/04/2017.

7- https://esteri.it/mae/resource/garegmellagii/2014/12/dgj.fiche-de-jumelagefr.pdf, 15 :30h, le24/01/2017.

8- https://legavox.fr/blog/maitre-bouanani/contentieux-fiscal-algerie15205.htm, 20 :32h, le15/04/2017.

9- https://esteri.it/mae/resource/garegmellaggii/2014/12/dgi-fiche-fianance,pdf11:50h,le25/01/2017.

10- www.mfdgi.gov.dz, le séminaire sur les melleurs pratiques en matière de contentieux fiscal et les évolution envisagées l'experience algérienne.

11- المنظمة العلمية للسياحة WWW.UNWTO.COM تقرير 2016 .

12- وزارة السياحة وتهيئة الإقليم تاريخ الاطلاع

PDF Creator Trial

13- الوكالة الوطنية السياحية WWW.ONT.DZ

14- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية WWW.ANDT.DZ

15- مديرية السياحة ولاية مستغانم.

PDF Creator Trial

الملخص

شهد النظام الضريبي الجزائري عدة تعديلات منذ الاستقلال خاصة مطلع ، 1992حيث تجلت معطيات جديدة على الساحة الوطنية ، و ذلك من خلال تغير الاقتصاد الوطني من اقتصاد ذو صفة مركزية إلى اقتصاد حر ، و يتطلب لتحديد مدى تأثير النظام الضريبي على التنمية الاقتصادية

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياحة وأداء التسويق السياحي خاصة في الجزائر، تعد السياحة قطاعا حساسا يدعم عملية التنمية بشتى مجالاتها، لما لها من دور فاعل في خلق فرص العمل وجلب العملة الصعبة وتحقيق التوازن في مي ازن المدفوعات، ويشكل نشاط التسويق السياحي العامل الرئيسي في تفعيل القطاع السياحي إذ يقوم بدارسة وتحديد رغبات السائح، وتحريك دوافعه.

من خلال التعريف بالقدرات السياحية التي تزخر بها البلاد ، وهذا ما تجسد من خلال مخطط توجيهي الذي يركز على محاور أساسية في مقدمته يحدد خطة تسويق المنتج السياحي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الضرائب المباشرة و الغير مباشرة - الضريبة على الدخل الإجمالي – الضريبة على أرباح الشركات – الرسم على القيمة المضافة - السياحة - السائح - التسويق السياحي- المزيج التسويقي السياحي- المخطط التوجيهي الجزائري.

Résumé

Le système fiscal algérien a connu plusieurs modifications depuis l'indépendance, en particulier au début de 1992, lorsque de nouvelles données ont émergé sur la scène nationale à la suite du passage de l'économie nationale d'une économie centrale à une économie libre, ce qui nécessite de déterminer l'impact du système fiscal sur le développement économique. Cette étude vise à identifier le tourisme et la performance de son marketing, en particulier en Algérie, secteur sensible qui soutient le processus de développement dans tous ses domaines, car il joue un rôle efficace dans la création d'emplois, l'attraction de devises et l'équilibre de la balance des paiements. En activant le secteur du tourisme en étudiant et en déterminant les désirs du touriste et en motivant ses motivations.

À travers la définition des capacités touristiques abondantes dans le pays, cela se traduit par un schéma directeur qui se concentre sur les principaux axes de son introduction, qui détermine le plan de commercialisation du produit touristique en Algérie.

Mots-clés: Impôts directs et indirects - Impôt brut sur le revenu - Impôt sur le revenu des sociétés - Taxe sur la valeur ajoutée - Tourisme - - Marketing du tourisme - Mix marketing du tourisme - Directive algérienne.

&&&&& mohamedmessalti27@gmail.com &&&&

PDF Creator Trial